



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

عنوان المذكرة:

دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي
دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة سكيكدة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف:

أ.د. مقيح صبري

من إعداد الطالبة:

كبير أماني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رميثة عبد الغني	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
مقيح صبري	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
ديبون الساهل بوجمعة	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:
"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

{طه:114}



إهداء

{وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

الحمد لله الذي يسر البدايات، وأتم النهايات، وبلغنا الغايات. فما خُتم جهد إلا بعونه، وما تم سعي إلا بفضلله.

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من كان مصدر دعمي وعطائي، داعمي الأول وسندي وقوتي بعد الله، إلى الذي أنهك نفسه من أجلنا فكان تبعه وقودا لنجاحي، فخري، اعتزازي "أبي الغالي" إلى منبع النور وجنة الدنيا، صاحبة القلب الحنون، إلى من وجدت في دفئها الأمان في كل لحظة "أمي الغالية"

إلى عزوتي الذين جعلوني وحيدتهم الغالية بين رجولتهم، وإلى توأمي من شاركني أول نبضة، فكيف لا يشاركني هذه اللحظة "إخوتي"

إلى الذي جعل الصعب يبدو هينا بمجرد وجوده ووجدت في دعمه وعطائه ما أكمل به

الطريق "زوجي"

إلى النور الصغير والأمل القادم، حملتك وأنا أحمل حلمي فكان نجاحي اليوم أول ما وضعتك بين يديك

إلى الروح النقية التي لم تترك يدي ورافقتني بدعمها حتى آخر لحظة "زوجة عمي" إلى رفقيات الدرب من تقاسمت معهن ضحكات الأيام وضغوطات الدراسة "صديقاتي" إلى كل من أضاء لي طريق العلم وكل من علمني حرفا وكان لي نعم المثل والقُدوة من التعليم الإبتدائي إلى التعليم العالي.



شكر وتقدير

سبحان الله الذي سخر لنا العلم نورا وهداية، والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، وله الحمد والشكر في الأولى والآخرة.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف على هذا البحث "د. مقيص صبري"، على مجهوداته القيمة وتوجيهاته السديدة، فله مني جزيل الشكر والعرفان، وإنني إذ أعترز بالعمل تحت إشرافه، أسأل الله العليّ القدير أي يبارك في علمه وعمره ويجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة لقبولها مناقشة وتقييم هذا البحث ونسأل الله العليّ القدير أن يجعله في ميزان حسناتهم.

ومن باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير وإلى كافة أسرة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي في البنوك الجزائرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف والتعرف على واقع تطبيق هاته المفاهيم بالمؤسسة محل الدراسة، ولمعالجة هذه الأخيرة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولأجل الوصول إلى البيانات اللازمة واختبار الفرضيات، تم تصميم استبيان وزع على عينة هادفة من الإطارات والموظفين المؤهلين علميا وعمليا في وكالات البنك الوطني الجزائري (BNA) بولاية سكيكدة (الوكالات: 743، 436، 487). تم استرداد 36 استمارة صالحة للتحليل، وتم معالجة هذه الاستبيانات باستخدام برنامج العلوم الاجتماعية spss لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج.

أظهرت النتائج وجود دور ذو دلالة إحصائية للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي يساهم بـ (25,9%) في الحد من التعثر بالمؤسسة، لذا نوصي البنك الوطني الجزائري بوكالاته بسكيكدة (BNA) بتنفيذ نظام التقييد الائتماني، وتطوير سياسة الضمانات، وإعداد خطط طوارئ تمويلية لزيادة هذا الدور وتحقيق الاستقرار المالي للمصرف.

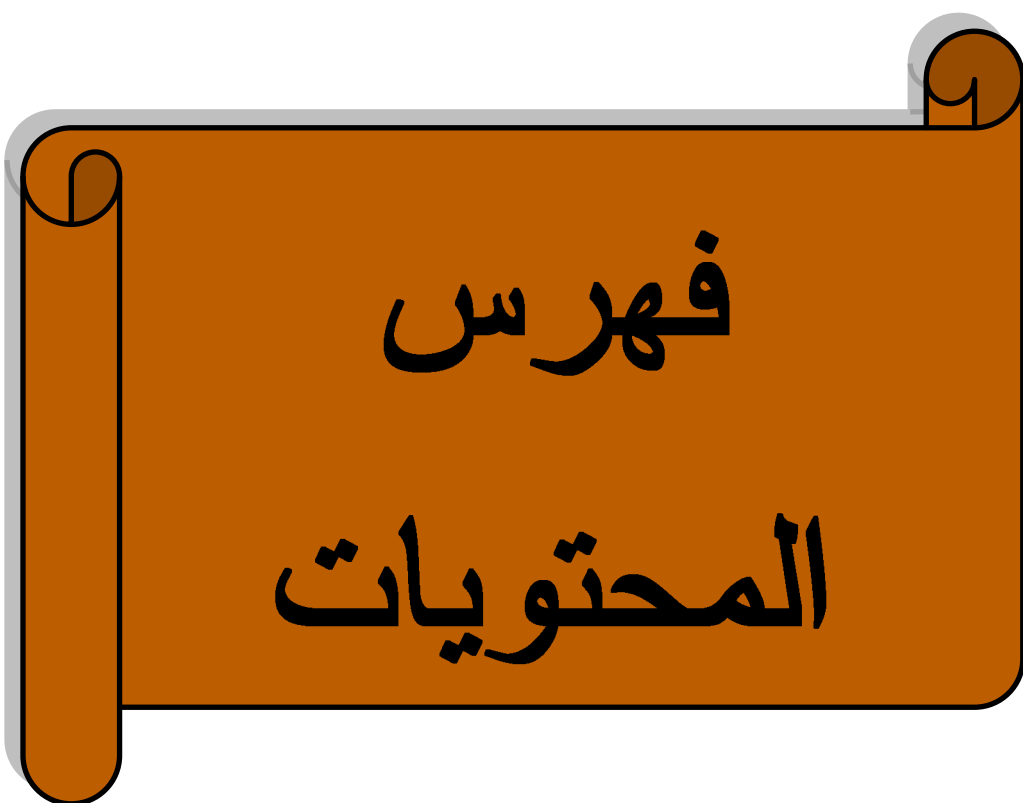
الكلمات المفتاحية: التحليل الائتماني، مخاطر التعثر المالي، البنوك الجزائرية، البنك الوطني الجزائري (BNA).

Abstract :

This study aims to determine the role of credit analysis in reducing banking financial distress risks in Algerian banks. To achieve this objective and identify the reality of applying these concepts in the institution under study, the descriptive-analytical approach was adopted. In order to access the necessary data and test the hypotheses, a questionnaire was designed and distributed to a purposive sample of scientifically and practically qualified executives and employees at the National Bank of Algeria (BNA) branches in the province of Skikda (Branches : 743, 436, 487).

A total of 36 questionnaires valid for analysis were retrieved and processed using the statistical Package for the social sciences (spss) to test the hypotheses and obtain the results. The findings revealed that credit analysis plays a statistically significant role in reducing banking financial distress risks, contributing (25,9%) to mitigating distress within the institution. Therefore, we recommend the National Bank of Algeria branches in Skikda (BNA) to activate the credit scoring system, develop the collateral policy, and prepare financial emergency plans to enhance this role and achieve the financial stability of the bank.

Key words : credit analysis, Financial distress risks, Algerian banks, National Bank of Algeria (BNA).



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	الشكر
–	الملخص
–	فهرس المحتويات
–	قائمة الجداول
–	قائمة الأشكال
–	قائمة الملاحق
–	قائمة الاختصارات والرموز
أ- ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي
6	المطلب الأول: مفهوم الإئتمان المصرفي
6	1. تعريف الإئتمان المصرفي ونشأته
8	2. خصائص الإئتمان المصرفي
8	3. أهمية الإئتمان المصرفي

9	4. أنواع الائتمان المصرفي
10	5. أسس منح الائتمان المصرفي
10	6. العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان
11	المطلب الثاني: ماهية التحليل الائتماني
11	1. تعريف التحليل الائتماني ونشأته
13	2. أهمية التحليل الائتماني
13	3. أهداف التحليل الائتماني
14	4. عناصر التحليل الائتماني
15	المطلب الثالث: أساليب وأدوات التحليل الائتماني
15	1. أساليب التحليل الائتماني
17	2. أدوات التحليل الائتماني
21	المبحث الثاني: التعثر المالي المصرفي ومخاطره
21	المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي المصرفي
21	1. تعريف التعثر المالي المصرفي
23	2. أسباب التعثر المالي المصرفي
24	3. مراحل التعثر المصرفي
26	المطلب الثاني: المخاطر الناتجة عن التعثر المالي المصرفي
26	1. أنواع مخاطر الناتجة عن التعثر المالي المصرفي
29	2. المؤشرات المالية لمخاطر التعثر المالي المصرفي

29	3. نماذج التنبؤ الناتجة عن التعثر المالي المصرفي
33	المطلب الأول: محددات الحوكمة ومعاييرها للحد من التعثر المالي المصرفي
33	1. مفهوم الحوكمة في المصارف وأهميتها
34	2. محددات الحوكمة
35	3. معايير الحوكمة
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
38	المطلب الأول: دراسات سابقة حول التحليل الائتماني
38	1. دراسات سابقة محلية
39	2. دراسات سابقة أجنبية
39	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التعثر المالي ومخاطره
39	1. دراسات سابقة محلية
41	المطلب الثالث: دراسات سابقة حول التحليل الائتماني والتعثر المالي
41	1. دراسات سابقة محلية
42	2. دراسات سابقة أجنبية
43	المطلب الرابع: الفجوة البحثية العامة للدراسة
43	1. الفجوة البحثية
43	2. جدول المقارنة بين الدراسات السابقة
46	خلاصة الفصل الأول

48	تمهيد
49	المبحث الأول: لمحة عامة عن البنك الوطني الجزائري
49	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري
49	1. نشأة البنك الوطني الجزائري
49	2. مراحل تطور البنك الوطني الجزائري
50	3. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
55	المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري
55	المطلب الثالث: تقديم الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة
56	1. نشأة الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة
56	2. الهيكل التنظيمي لوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة
57	3. وظائف بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة 743 BNA
59	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات
59	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
59	1. مجتمع الدراسة
59	2. عينة الدراسة
60	المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة
60	1. ثبات أداة الدراسة
60	2. صدق الاتساق الداخلي
67	المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

67	المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان
67	1. البيانات الشخصية
68	2. محور البيانات الوظيفية
73	3. تحليل محاور الدراسة
81	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
81	1. اختبار الفرضية الأولى
81	2. اختبار الفرضية الثانية
82	3. اختبار الفرضية الثالثة
83	4. اختبار الفرضية الرابعة
86	5. اختبار الفرضية الرئيسية
88	خلاصة الفصل الثاني
90	خاتمة
94	قائمة المراجع
69	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول المقارنة بين الدراسات السابقة	44
02	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	59
03	معامل ألفا كرونباخ لكل محور	60
04	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المعلومات النوعية للعميل	61
05	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية	62
06	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الإئتماني	63
07	قياس صدق الاتساق الداخلي عبارات اجمالي محور التحليل الإئتماني	64
08	قياس صدق التساق الداخلي لعبارات التعثر المالي	64
09	قياس صدق الاتساق الداخلي لإجمالي محاور الدراسة	65
10	التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	66
11	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	67
12	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	68
13	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	69
14	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	71
15	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	72
16	الوسط الحسابي لعبارات المعلومات النوعية للعميل	74
17	الوسط الحسابي لعبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية	75
18	الوسط الحسابي لعبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الإئتماني	77
19	الوسط الحسابي للتعثر المالي	78

81	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA	20
82	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي في بنك BNA	21
83	نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الإئتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي ببنك BNA	22
84	اختبار T في حالة عينتين مستقلتين	23
84	اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار المؤهل العلمي	24
85	اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار التخصص العلمي	25
85	اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار المنصب الوظيفي	26
86	اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الخبرة المهنية	27
87	نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور التحليل الإئتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA	28



قائمة الأشكال

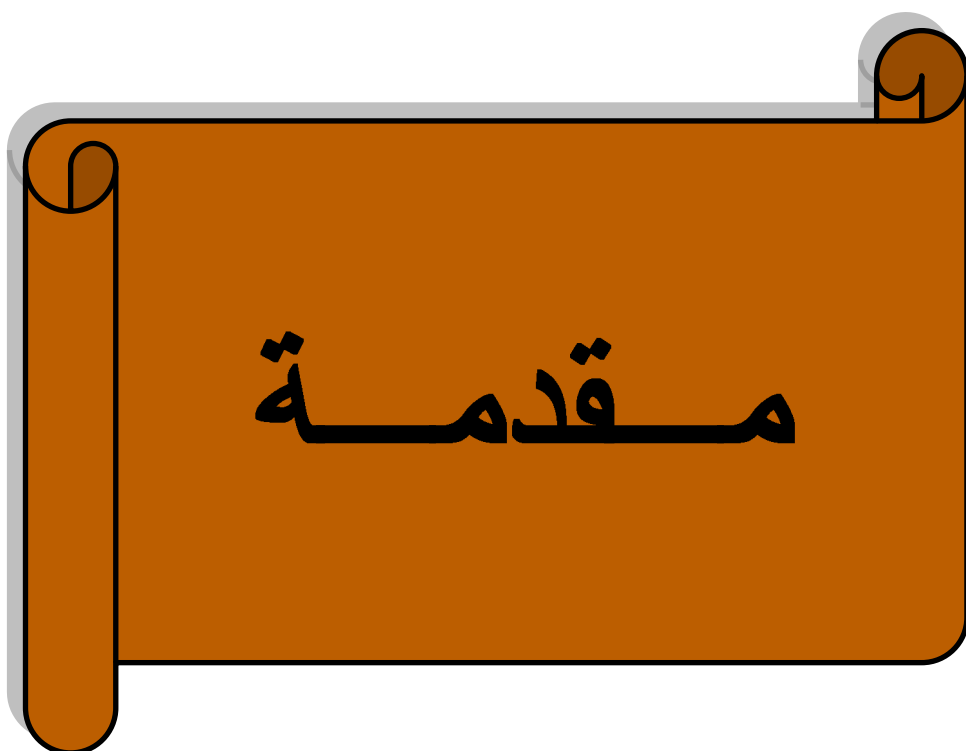
قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	العوامل المؤثرة على قرار منح الإئتمان	01
51	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	02
56	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة رقم 743 سكيكدة	03
68	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	04
69	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	05
70	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	06
72	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي	07
73	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	08

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاستبيان	100
2	مخرجات spss	104



في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد المعاصر، وما تفرضه العولمة المالية من تنافس حاد بين الأسواق والمؤسسات، مما أثر على البنوك التجارية من ناحية الاستقرار والنشاط، جعلها تدخل في تحديات، من أبرزها ظاهرة التعثر المالي المصرفي، الذي يمثل تهديداً يشمل على حد سواء المؤسسة المصرفية والمودعين والمقرضين، ليصل إلى الاقتصاد برمته.

ويعد الائتمان المصرفي العمود الأساسي للعمل المصرفي، فمن خلاله تقوم البنوك بدورها، بالرغم من المخاطر التي قد تواجهها كالتعثر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون، وتآكل رؤوس أموال البنوك. لهذا التحليل الائتماني أهمية مضاعفة في ضوء تنامي ظاهرة التعثر المالي في المؤسسات المصرفية، بحكم أن عمليات الإقراض والتمويل في البنوك الجزائية تسبب العديد من الإختلالات المالية، لهذا يلجأ إلى المناهج الحديثة في التحليل الائتماني على تحسين جودة منح القروض، كما يساعد على تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين على المنظومة المصرفية.

بالإضافة إلى التحليل الائتماني، تسهم الحوكمة المصرفية اسهاماً لا يستهان به في تعزيز سلامة المنظومة الائتمانية إذ تضع الضوابط التي تضمن الشفافية، وتقلص تعارض المصالح، وصون أموال المودعين والمساهمين، وفق معايير دولية معترف بها، كمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومؤسسة التمويل الدولية.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق فإن إشكالية البحث تظهر في السؤال التالي:

إلى أي مدى يساهم التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي بينك BNA سكيكدة؟

انطلاقاً من السؤال الرئيسي المطروح سابقاً يمكن طرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي؟
2. ما مدى تأثير التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي بينك BNA؟
3. ما أثر أساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي بينك BNA؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي بينك BNA تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية؟

الفرضية الرئيسية:

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي بينك BNA.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ لبعد المعلومات النوعية للتعثر في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.
2. يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.
3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية على مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ لبعد كفاءة أدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.
4. توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

أهمية البحث:

- يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا لتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المصرفي والحوكمة المالية، خصوصا بعد اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية، لهذا أصبح التحليل الائتماني الدقيق أحد أهم العوامل التي تحدد استمراريته، وبالتالي على المؤسسات المصرفية تبني منهجيات التحليل الائتماني الحديثة والبحث عن طرق جديدة لتطوير آليات منح الائتمان لتفادي مخاطر التعثر المالي، حيث تظهر أهمية البحث في النقاط التالية:
- أهمية تبني المصارف للتحليل الائتماني الدقيق لتقليل الآثار الناتجة عن التعثر المالي؛
 - أهمية اعتماد نماذج التنبؤ المبكر بالتعثر المالي التي تتلائم مع متطلبات المصارف التجارية؛
 - أهمية الدراسة في تنامي الوعي المصرفي والإداري وتزايد الاهتمام بتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المصرفية؛
 - تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية والحد من الديون المعدومة والمشكوك فيها؛
 - تسليط الضوء على تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية لضمان بقائها واستمراريتها؛
 - تنمية وتطوير المعارف لدى المصارف والعاملين فيها.

أهداف الدراسة:

- من بين الأهداف التي نطلع عليها من خلال هذه الدراسة:
- التطرق إلى واقع التحليل الائتماني في عينة من المصارف التجارية الجزائرية؛
 - محاولة الإلمام بمفهوم التحليل الائتماني وأساليبه وأدواته الحديثة المعتمدة في المصارف التجارية؛
 - معرفة دور التحليل الائتماني في الحد من التعثر المالي المصرفي؛

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة التعثر المالي المصرفي؛
- التعرف على نماذج التنبؤ المبكر بالتعثر المالي المصرفي.

مبررات اختيار الموضوع:

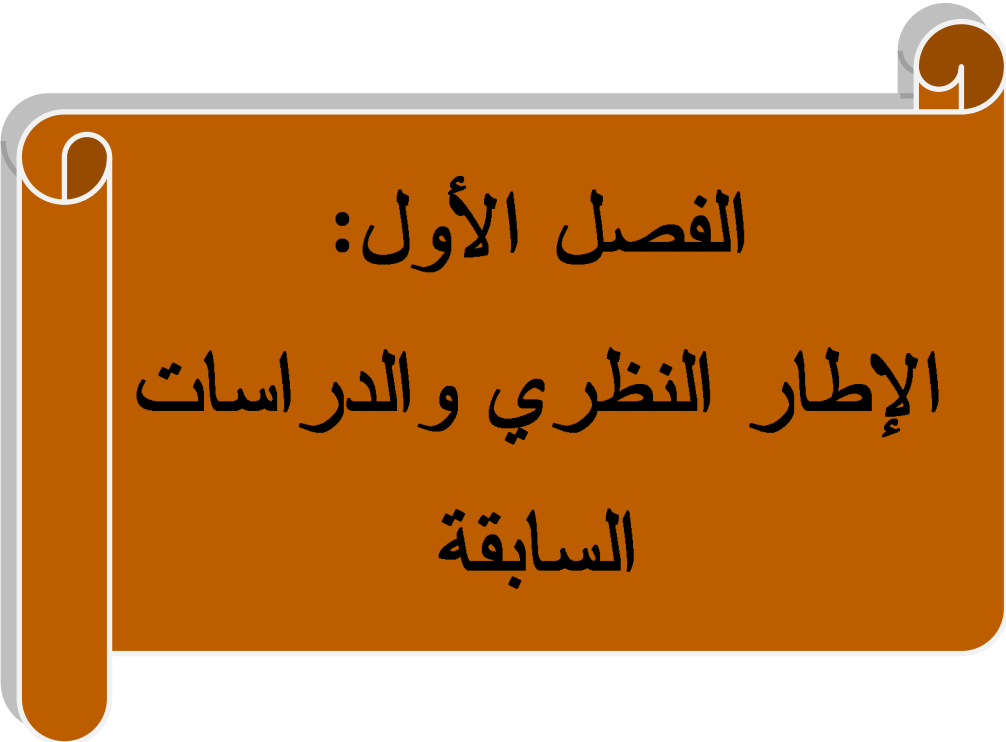
- من بين الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع تحديداً:
- ملائمة الموضوع مع تخصصي (إدارة مالية) وارتباطه المباشر بمجال اهتمامي البحثي؛
- حداثة وأهمية الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر؛
- نقص الدراسات والأبحاث التطبيقية في مجال التحليل الائتماني ومخاطر التعثر المالي المصرفي؛
- الرغبة في تقديم دراسة ميدانية تعالج واقع التحليل الائتماني وعلاقته بالتعثر المالي في المصارف الجزائرية؛
- الاختلالات المالية المصرفية وطرق التحكم فيها في المؤسسات المصرفية.

منهج الدراسة:

انطلاقاً من أهداف البحث وبغية إثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعناها سنحاول الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على بعض المفاهيم التي لها صلة بالموضوع، وكذا دراسة حالة لإسقاط الجانب النظري على وقع المصارف التجارية في الجزائر عن طريق تقديم الاستبيان باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية، إضافة إلى اعتماد منهجية IMRAD في عملية الإخراج.

ولذلك، ومن أجل الإلمام بالموضوع وتحقيق أهداف البحث، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسيين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث سنخصص الفصل الأول للإطار النظري والدراسات السابقة، ونستعرض فيه المفاهيم الأساسية للإئتمان والتحليل الائتماني، بالإضافة إلى التعرف على ظاهرة التعثر المالي المصرفي ومخاطره، وأبرز آليات الحوكمة المستخدمة للحد منه، ونختتم هذا الفصل بعرض ومقارنة أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوعنا.

بينما سنخصص الفصل الثاني للجانب التطبيقي والميداني، والذي يمثل دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة سكيكدة، حيث نقوم فيه بتوضيح منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة (الاستبيان)، ومجتمع وعينة البحث، ثم ننتقل إلى تفريغ البيانات وتحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات، لنصل في النهاية إلى عرض النتائج وتقديم مجموعة من التوصيات.

A decorative graphic of a scroll with a brown body and a grey border. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges showing a white inner lining. The text is centered on the brown part of the scroll.

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات

السابقة

تمهيد:

يقوم التحليل الائتماني على استخدام أدوات ومعايير دقيقة تضبط عملية منح القروض، وتمنح اتخاذ القرارات العشوائية، كما يهدف إلى تقييم ملاءة العملاء بدقة عالية للوصول إلى أقل حجم ممكن من الديون المتغيرة والمعدومة، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي المصرفي. أما التعثر المالي المصرفي فينتج من دراسة وتحليل الاختلالات والمخاطر التي تجعل الزبائن عاجزين عن سداد قروضهم في مواعيدها، والعمل على تقليص الآثار السلبية لهذه الديون لحماية التوازنات المالية. ونظراً لوجود دراسات سابقة ركزت على التحليل الائتماني وأخرى على التعثر المالي ودراسات جمعت بينهما، لذا نستعرض هذه الدراسات لاكتشاف الفجوة البحثية واختلاف موضوعنا عن مواضيع الدراسات السابقة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل وفقاً للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل الائتماني

المبحث الثاني: ماهية التعثر المالي المصرفي ومخاطره

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

خصص هذا المبحث لتوضيح الإطار المفاهيمي للتحليل الائتماني، حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم ونشأة الائتمان المصرفي، وتحديد خصائصه وأهميته، وتم استعراض أنواع الائتمان وأسس منحه، إضافة إلى تطرقنا للعوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان، كما تناولنا في المطلب الثاني ماهية التحليل الائتماني من حيث تعريفه ونشأته، وأهميته وأهدافه وعناصره، لنهائي المبحث بالمطلب الثالث لاستعراض أساليب وأدوات التحليل الائتماني.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

تلعب المصارف دوراً حيوياً في الاقتصاد القومي من خلال تجميع المدخرات وقبولها على شكل ودائع مختلفة الآجال من جهة، وتوظيف الجزء الأكبر من تلك الودائع على شكل أنشطة ائتمانية. ولذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد، والأسس التي يقوم عليها في منح هذا الائتمان، كما سنتطرق إلى أنواعه والخطوات التي يمر بها عند منحه للمقترض في البنوك التجارية.

1. تعريف الائتمان المصرفي ونشأته

يُعتبر الائتمان المصرفي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط المالي المعاصر، لما له من دور فعال في تمويل الأفراد والمؤسسات ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1.1. نشأة الائتمان المصرفي

إن البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى وضعها الحالي كوسيط مالي إلا بعد مرورها بمراحل تطوير مهمة غيرت شكلها وطريقة عملها وأحياناً أهدافها حتى غدت أنضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي Financial Equilibrium في الاقتصاد وهو أمر تسعى الدول لضمانه لأنه يساعد على زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. من المعروف أن النشاط الاقتصادي لأي بلد يتمحور حول دائرتين: دائرة مادية تمثل التدفقات في السلع والخدمات (العرض الكلي)، ودائرة نقدية تمثل التدفقات المالية (الطلب الكلي). ولكي يكون الاقتصاد متوازناً، يجب أن يكون هناك توافق بين معدل التغير في هاتين الدائرتين، وإلا يحدث خلل يظهر عادة على شكل ضغوط اقتصادية تؤثر على جميع القطاعات وعدم التعادل هذا إنما يعني اختلالاً في التوازن المالي داخل الاقتصاد تظهر نتائجه عادة في شكل ضغوط تضخمية وما يصاحب ذلك. وتلعب البنوك التجارية بشكل خاص والمؤسسات المالية الوسيطة بشكل عام ضمن ما يعرف بالنظام المصرفي دوراً

هاما وأساسيا في تحقيق التوازن المالي، وذلك من خلال دور هذا النظام في ربط الدائرتين المادية والنقدية من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها من قبل السلطة التنفيذية سياسات البنك المركزي.

تلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة دوراً أساسياً في تحقيق التوازن المالي، لأنها تربط بين الدائرة المادية والدائرة النقدية، من خلال قدرتها على جمع المدخرات المحلية واستثمارها بطريقة فعالة، ضمن السياسات التي يحددها البنك المركزي والسلطة التنفيذية. فمن الأمور المسلم بها ان البنوك التجارية تقدم وعاء ادخاري أكثر شيوعاً وأكثر انتشاراً داخل الاقتصاد قياساً بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع ثم تعيد استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد والتي يبرز منها الائتمان المصرفي. (الزبيدي، 2002، الصفحات 30-31)

2.1. تعريف الائتمان المصرفي

يعد الائتمان بأنواعه المختلفة أحد أهم مصادر التمويل للمشروعات الاقتصادية. وقبل التطرق إلى مفهوم الائتمان المصرفي يجب ذكر أهم التعاريف التي تناولت مصطلح الائتمان.

يرجع الأصل اللغوي لمفهوم الائتمان في الاقتصاد إلى القدرة على الإقراض، أما اصطلاحاً فهو يعبر عن تعهد جهة معينة تجاه جهة أخرى بالإقراض أو المداينة. وفي السياق الاقتصادي الحديث، يشير الائتمان إلى ترتيبات يقوم من خلالها الدائن بمنح المدين فترة زمنية محددة يلزم خلالها الأخير بسداد الدين عند انتهائها. ويعد الائتمان صيغة تمويلية واستثمارية تعتمد المؤسسات المصرفية بمختلف أنواعها لتحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. (حمزة محمود، 2022، ص 10)

كما يعرف الائتمان المصرفي على أنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف. (بدارين، 2019، ص 15)

ويطلق مصطلح "الائتمان المصرفي" (Bank Credit) على التسهيلات الائتمانية، نظراً لمنحها من قبل المصارف، لتمييزها عن الائتمان التجاري. وبما أن المصارف التجارية تقبل الودائع وتمنح الائتمان، فإن هذه العملية تؤدي إلى خلق النقود، أو ما يُعرف بمضاعف الائتمان (Multiplier Credit)، الذي يؤثر بشكل كبير

على الظواهر الاقتصادية مثل التضخم والانكماش. ومن ثم، يبرز دور البنك المركزي في تنظيم ومراقبة عملية منح الائتمان عبر الوسائل النقدي. (ذنون الصائغ، 2018، صفحة 15)

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الائتمان المصرفي على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص طبيعي أو معنوي، بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، مقابل عائد مادي (فائدة أو عمولة) وبضمانات كافية لاسترداد القرض في حال عدم السداد.

2. خصائص الائتمان المصرفي

يمتاز الائتمان المصرفي بجملة من الخصائص تتمثل في: (د.شايب، 2018، ص 37-38)

- الثقة: تفي درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.
- الغرض من القرض ويمثل الهدف من اللجوء إلى الاقتراض. وهو قيمة المال الممنوح إلى القرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف فوراً بمجرد إتمام الاتفاق.
- الفائدة: وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة
- الضمانات تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهون أي عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض يستطيع من خلال الضمانات استرجاع قيمته.
- المدة هي الأجل الذي يمنح للمستفيد من أجل إرجاع قيمة القرض أو الفوائد أو كلاهما معا.

3. أهمية الائتمان المصرفي

تلعب المصارف دور حيوي كوسيط مالي يسعى إلى استثمار المدخرات وفق المعايير والضوابط المعمول بها في إطار السياسة الاقتصادية لكل دولة، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات والمساهمة في الازدهار. يتجلى ذلك في الأهداف التنموية التي تقع على عاتقها في البيئة التي تعمل فيها، حيث تستمد ودائعها وتوجه استثماراتها وتوظيفاتها المختلفة. تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستويين: (الفرجاني، اقليلة، 2023، ص91)

1.3. أهمية الائتمان على مستوى المصرف: يعد الائتمان الاستثمار الأكثر تحدياً لإدارة المصرف، نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف. في الوقت نفسه، يُعتبر هذا الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف، حيث يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

2.3. أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد: يعتبر الائتمان نشاطاً اقتصادياً بالغ الأهمية، له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقف نموه وارتقاؤه عليه. ومع ذلك، يُعتبر الائتمان أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة في الاقتصاد إذا لم يُستخدم بشكل صحيح.

4. أنواع الائتمان المصرفي

يصنف انواع الائتمان المصرفي وفق معايير عدة، ومن أهم هذه المعايير تذكر منها:

1.4. معيار الغرض من الائتمان: ينقسم هذا المعيار إلى: (النويران، 2021، ص111)

- **الائتمان الاستثماري:** هو تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية.
- **الائتمان التجاري:** تقوم البنوك التجارية بمنحها بعرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار بعرض مساعدتهم في شراء السلع بغرض الاتجار فيه، ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك.

- **الائتمان الاستهلاكي:** هو الائتمان الذي يمنح عادة إلى الأفراد التمويل عمليات استهلاكية، مثل شراء السيارة أو تجهيزات كهرو منزلية، أو تمويل احتياجات أخرى غير محددة.

2.4. معيار الائتمان وفقاً لأجله: عادة ما تعرض البنوك التجارية أنواعاً من الائتمان المصرفي مختلف وفق

أجل استحقاقها، لذلك بقسم الائتمان إلى: (صغير بيرم، بوخرص، 2021، ص 23-24)

- **الائتمان قصير الأجل:** ومدته عادة لا تزيد عن سنة، وتستخدم أساساً في تمويل النشاط الجاري للمنشآت، وقروض الأفراد، وأسعار الفائدة عليه تتسم بانخفاض في العادة.
- **الائتمان متوسط الأجل:** وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو تمويل الصادرات وغيرها.
- **ائتمان طويل الأجل:** يكون لفترة أكثر من خمس سنوات، وغالباً ما يستعمل في تمويل رأس المال الثابت مثل: الحصول على عقارات، أراضي، مباني (.....)، وتقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة .

3.4. معيار الائتمان حسب طبيعته: ويقسم الائتمان حسب طبيعته إلى: (بسات، يمانى، 2023، ص525)

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** تتضمن التسهيلات المصرفية المباشرة الدفع للمستثمرين نقداً أو عن طريق الإبداع في حسابهم لدى البنوك.

- **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:** يكون الدفع بطريقة غير مباشرة عن خلال ادوات مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، تحصيل الفواتير
 - **التأجير التمويلي** ويتضمن قيام المصرف بتمويل شراء الاصل وتأجيره الآخرين مقابل دفعات محددة على وفق شروط محددة، مع اعطاء المستأجر حق تملك الاصل المستأجر في نهاية الفترة.
- 4.4. معيار الائتمان وفق للضمان المقدم:** ينقسم بدوره إلى: (صغير بيرم، بوخرص، 2021، ص 24)
- ائتمان مضمون وهو الائتمان الذي يُقدم مقابله ضمان، نظراً لضعف مركز الزبون أو لكون مبلغ الائتمان كبيراً، أو حجم الأخطار التي تحيط بالمشروع الممول، ويتنوع هذا الضمان، فقد يكون شخصياً أو عينياً.
 - ائتمان غير مضمون ويُمنح ضمن شروط معينة ولأشخاص في الغالب هم زبائن البنك الذين يكون على اطلاع على مركزهم المالي وقدرتهم على التسديد.

5. أسس منح الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً أسس مستقرة و هي كالتالي: (الفخري، 2009، ص7)

- توفر الأمان لأموال المصرف وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- تحقيق الربح والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- السيولة يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

6. العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان

تتعدد العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وتنقسم إلى فئات رئيسية: عوامل مرتبطة بالعمل، تُدرس لقياس حجم المخاطر الائتمانية المحيطة بمنح القروض وتحديد سبل مواجهتها؛ وعوامل مرتبطة بالبنك، تتعلق بإمكانياته المادية والبشرية وقدرته على تحمل المخاطر المدروسة؛ بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالقروض والتسهيلات الائتمانية نفسها، دون نسيان القيود والتشريعات القانونية التي يفرضها البنك المركزي في إطار السياسة النقدية (قويدر، 2014، ص45) ، ويوضح الشكل التالي. مختلف هذه العوامل:

الشكل 01: العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان



المصدر: قويدر إيتسام، 2014، ص 45

المطلب الثاني: ماهية التحليل الائتماني

يعد التحليل الائتماني من الأدوات الأساسية في العمل المصرفي ولذا سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التحليل الائتماني وأهميته في الاقتصاد، المعايير التي يقوم عليها في منح هذا الائتمان.

1. تعريف التحليل الائتماني ونشأته

في ظلّ تطوّر الأنشطة الاقتصادية واتساع المعاملات المالية، برزت الحاجة إلى أدوات علمية تساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، خاصة مع تزايد حالات التعثر وعدم السداد. ومن هنا ظهر التحليل الائتماني كأحد أهم الأساليب الحديثة التي تعتمد على المؤسسات المالية لضمان اتخاذ قرارات مدروسة ومتوازنة.

1.1. نشأة التحليل الائتماني

بدأ العمل المصرفي بقبول الودائع، ثم انتقل تدريجياً إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جانب، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتنوعة من جانب آخر. وفي السبعينيات، تحول كل التركيز على التحليل الائتماني،

وهي الفترة التي شهدت تعثر بعض المصارف العامة الرئيسية في الغرب، أبرزها مصرف فرانكلين الوطني في الولايات المتحدة، فقد سجل هذا المصرف في عام 1973 خسائر بلغت 40 مليون دولار، أي نحو ربع رأسماله، مما أدى إلى إعلان بنوك نيويورك جميعها امتناعها عن تسويد حساباتها المتبادلة حتى عقد اجتماع أسفر عن تسوية هذه الحسابات. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت المصارف سياسات مكتوبة للإقراض توضح للعملاء متطلبات الإقراض، وأصبح التحليل الائتماني محورياً أساسياً في النشاط المصرفي كأداة حاسمة لضمان دقة القرارات الائتمانية. (شايب، 2018، ص37)

2.1. تعريف التحليل الائتماني

يعتبر التحليل المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة باعتباره أداة مهمة من خلالها يتمكن المحلل بناءً على المعلومات والبيانات الناتجة من اتخاذ القرار الائتماني، ويمكن عرض مفاهيم التحليل المالي من خلال عرض عدة تعريفات:

التحليل الائتماني هو طلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير مالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئول أو مكلف بالائتمان (officier credit) وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى اللجنة القروض والتسهيلات (Loan Committee) وبناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل، ومن هنا يتوجب على مسئول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي : (شعبان، 2021، ص18)

- وصف واضح للقرض أو التسهيلات.
- تحليل مخاطر الائتمان.
- مصادر المعلومات المالية.
- مصادر المعلومات الإستراتيجية
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

يتضمن التحليل الائتماني القدرة على إتخاذ قرار ائتماني في عالم مليء بالشكوك والمعلومات غير الوافية. وتعتمد القدرة على اتخاذ قرارات ائتمانية جيدة على مقدرة الشخص على التحليل المنطقي للمواقف المعقدة،

والتي غالبا ما تكون غير واضحة، والوصول إلى نتيجة أو حل واضح وعملي. (عربوة، زغبة، 2018، ص 87 - 88)

كما يمكن تعريف عملية التحليل الائتماني بأنها عملية هادفة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ومختلف العناصر المكونة المخاطرة، وذلك من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان من عدمه. (الجزراوي، النعيمي، 2010، ص31)

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التحليل الائتماني على أنه عملية تقييم قدرة المقترض (فرداً أو شركة) على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد، وذلك من خلال دراسة وضعه المالي، وتاريخه الائتماني، ومصادر دخله، ومستوى المخاطر المرتبطة بمنحه الائتمان، بهدف اتخاذ قرار مناسب بشأن الموافقة على التمويل أو تحديد شروطه.

2. أهمية التحليل الائتماني

يكتسب التحليل الائتماني ببعديه المالي والاستراتيجي أهمية خاصة وتتمثل في: (عربوة، زغبة، 2018، ص 88)

- تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر عدم السداد إلى أدنى مستوياتها لدى البنوك التجارية؛ فنجاح البنك في ذلك يعزز القيمة السوقية لأسهمه.
- تقليل مدة تعثر التسهيلات الائتمانية، مما يتطلب إجراء العملية التحليلية بدقة عالية في التنبؤ بعدم قدرة العميل على السداد خلال تلك الفترة.
- تعزيز القدرة التنبؤية ببيئة المؤسسة الداخلية والخارجية من خلال دمج المؤشرات المالية والنوعية في التحليل الائتماني، وكشف نقاط القوة والضعف وجودة الفرص المتاحة.

3. أهداف التحليل الائتماني

يعد التحليل الائتماني وسيلة ذات أهمية بالغة في الوقاية من المخاطر الائتمانية، ويتجسد ذلك بتحقيقه الأهداف الآتية: (فخاري، سعيد، 2017، ص 772)

- تقليل الخسائر الائتمانية من الضروري جدا أن يتم الإلمام بجميع المعطيات حول العميل
- التحقق من جدارة الائتمانية للعميل والتأكد من التزامه بسداد حقوق الآخرين

- أن يتم الوقوف على عوامل مختلفة منها ما ترتبط بالعمل كشخصيته ووضعه المالي والإداري ومنها ما ترتبط بمحيطه الخارجي كالقطاع الإقتصادي الذي ينشط فيه وهو ما يحمي البنك من مخاطرة عدم السداد
- توسيع نطاق عمل البنك مع تزايد أهمية التحليل الائتماني، لم يعد دور البنوك يقتصر على الجانب التمويلي فقط وإنما أصبح لها دور استشاري لدى العملاء طالبو الائتمان في شؤونهم المالية والتسييرية.
- تطوير القدرة التنبؤية وتحديث نماذج التنبؤ مهما بلغت القدرة التنبؤية للمحلل الائتماني من خلال إيجاد تركيبة المتغيرات الكمية والكيفية المناسبة للتنبؤ بصفة دورية تبعا للتغيرات المستمرة على الظروف السائدة.

4. عناصر التحليل الائتماني

يقوم الدائنون بالتحليل الائتماني لأجل تقييم المخاطر المتوقع ان تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تكون مستحقة، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية: (محمد عفانة ، 2022، ص 45)

• سيولة المؤسسة:

تُعنى السيولة بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها دون التعرض لصعوبات مالية. ويتم تقييمها من خلال مؤشرات مثل نسبة التداول (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة) ونسبة السيولة السريعة، حيث تعكس هذه النسب مدى توفر أصول قابلة للتحويل إلى نقد في وقت قصير. ضعف السيولة قد يكون مؤشراً مبكراً على احتمالية التعثر.

• الهيكل المالي للمؤسسة:

يقصد به مزيج مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، سواء كانت أموالاً ذاتية (حقوق الملكية) أو أموالاً مقترضة (الديون). ويتم تحليل هذا الهيكل من خلال نسب مثل نسبة المديونية ونسبة تغطية الفوائد، وذلك لتحديد درجة اعتماد المؤسسة على الديون وقدرتها على تحمل أعبائها مستقبلاً. الهيكل المالي المتوازن يعكس استقراراً مالياً أفضل.

• قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح:

تُعدّ الربحية من أهم المؤشرات على استدامة النشاط، حيث تمثل المصدر الأساسي لسداد الديون. ويتم تحليلها عبر مؤشرات مثل هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. كلما كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح مستقرة ومنتامية، زادت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

• السياسات السابقة للمؤسسة:

تشير إلى كيفية تعامل المؤسسة في الماضي مع احتياجاتها التمويلية، مثل سياسات الاقتراض، وإدارة الديون، وتوزيع الأرباح. يساعد هذا العنصر في فهم سلوك الإدارة ومدى التزامها بالانضباط المالي، كما يعطي مؤشراً على كيفية تعاملها مع الأزمات المالية السابقة.

• سلامة المركز المالي:

يرتبط هذا العنصر بمدى قوة الوضع المالي العام للمؤسسة، من خلال تحليل الميزانية العمومية بشكل تفصيلي، بما في ذلك جودة الأصول، ومستوى الالتزامات، وحقوق الملكية. كما يتم التركيز على مدى توازن هذه العناصر وقدرة المؤسسة على مواجهة الصدمات المالية.

• التدفقات النقدية:

تُعدّ من أهم عناصر التحليل الائتماني، لأنها تعكس النقد الفعلي المتاح للمؤسسة. يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مدى انتظام التدفقات الداخلة والخارجة، وقدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها التشغيلية وسداد ديونها. حتى في حالة تحقيق أرباح محاسبية، فإن ضعف التدفقات النقدية قد يشكل خطراً حقيقياً.

المطلب الثالث: أساليب وأدوات التحليل الائتماني

1. أساليب التحليل الائتماني

تلجأ البنوك عادة إلى استخدام نظامين أو أسلوبين في التحليل الائتماني، وهما:

1.1. النظام التمييزي:

يتم استخدام هذا النظام لتحليل طلبات الائتمان للشركات، وذلك باستخدام نموذج إحصائي للفرقة بين العميل الجيد والردئي، ويعتمد هذا المنهج على فكرة تقييم العملاء والحصول على فهم عام لشخصياتهم

ووضعهم الاجتماعي ومدى مصداقيتهم. من خلال تحديد الهدف من الائتمان، نوع النشاط للممول طبيعة الضمان المقدم، إذ تركز إدارة الائتمان على دراسة ملف القرض، وذلك من خلال فحص وضعه المالي بدقة.

(جايو، 2024، ص 75)

2.1. النظام التجريبي

يستخدم هذا النظام لتحليل طلبات الائتمان الخاصة بالأشخاص أو المستهلكين، وهو ما يعرف أيضا في الأدبيات المصرفية الحديثة بنظام التقييط الائتماني (نظام تسجيل النقاط)، ومن خلال هذا النظام يتم الحصول على للمعلومات اللازمة عن العميل، كما يساعده في عملية التنبؤ وتقييم درجة مخاطرة كل عميل. يقوم المحلل بالتأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة من حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان، ثم تضاف هذه النقاط لبعضها البعض حتى يتم الوصول إلى النتيجة النهائية لتجميع النقاط التي تقيس احتمال عدم السداد بالنسبة لكل عميل، ثم تقال إن هذه العلامة من علامات حددها البنك مسبقا، وبناءا على نتائج هذه المقارنة يتم منح الائتمان وأو لا. (جايو، 2024، ص 76)

من أبرز المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها عند بناء نموذج لتمييز العملاء وتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بهم مايلي: (رشدان، 2009، ص 63)

- سمعة العميل
- تاريخ التعامل مع البنك ومدى الالتزام في السداد؛
- طبيعة التعامل مع البنك من أجل تحديد أهمية العميل إن كان عميل استراتيجي أو عميل عادي
- عدد سنوات تعامل العميل مع البنك
- الإدارة من أجل تحديد السياسة في منشأة العميل وهل تعتمد على سياسة الفرد الواحد حيث يتم تحديد كفاءة الإدارة العليا والإدارة الوسطى
- النظام المحاسبي ومن خلاله يتم تحديد مدى قوة أو ضعف النظام المحاسبي؛
- حركة حساب العميل حيث يتم من خلاله تحديد معدل دوران الحساب وعدد الشبكات المرفوضة والمعادة والمدى الذي يتحرك فيه الحساب؛
- صافي ربح الحساب لتحديد مدى إمكانية الاحتفاظ بالعميل من حيث كونه حسابه مربحا؛

- الظروف السياسية التي من خلالها معرفة قدرة الشركة على تحمل مختلف الظروف السياسية التي يمكن أن تؤثر على مبيعات الشركة

مدى التأثير بالظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية لأن طبيعة عمل بعض الشركات تجعلها عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية والإقليمية والعالمية.

2. أدوات التحليل الائتماني:

تتمثل أدوات التحليل الائتماني في:

1.2. التحليل بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

أ. التحليل بمؤشرات التوازن المالي: يهتم محلل الائتمان في البنوك بتحليل مدى قدرة تمويل المؤسسة طالبة الائتمان لأصولها المتداولة عن طريق أموالها الدائمة، وهذا ما يجعل المؤسسة تبحث دائما عن الوضعية التي تحقق الشرط الأدنى للتوازن المالي. ولدراسة شروط التوازن المالي وعلاقتها بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وكذلك تحديد المخاطر المحيطة بها، يهتم المحلل الائتماني بتحليل كل من مؤشرات التوازن المالية التالية: (فخاري و سعيدي، 2017، الصفحات 775-782)

- رأس المال العامل؛
 - احتياجات رأس المال العامل؛
 - الخزينة.
- رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل.
- احتياجات رأس المال العامل: تعبر احتياجات رأس مال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف المواد الدوري.
- الخزينة: هي عبارة عن اجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين راس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

ب. **التحليل بالنسب المالية:** إن النسب المالية عبارة عن كسور رياضية ذات مدلول تجمع بين متغيرين من بنود القوائم المالية، يقوم المحلل الائتماني بالاستعانة بها في الاسترشاد بالوضع المالية (الحالية والمستقبلية) للعميل طالب الائتمان (أفراد ومؤسسات).

- **أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الائتماني:** إن إدارة الائتمان تستطيع أن تشتق نسب مالية أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بعض البيانات المحاسبية شرط أن تكون نتيجة هذه العلاقة ذات مدلول معين يعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء للعميل المحتمل. ومن بين أهم هذه النسب نجد النسب الآتية:

➤ **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

➤ **نسب النشاط أو الأداء (معدلات الدوران):** يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة الموجودات وتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على أنواع الأصول.

➤ **نسبة تغطية خدمة الدين (DSCR):** تعد نسبة تغطية خدمة الدين (DSCR) من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها البنوك في مرحلة التحليل الائتماني لتقييم الملاءة المالية للمقترض. وتكمن الأهمية الأساسية لهذه النسبة في قياس مدى قدرة العميل على سداد أقساط القروض والفوائد المستحقة عليه اعتماداً على تدفقاته النقدية وأرباحه التشغيلية الناتجة عن نشاطه الأساسي، وليس على مصادر خارجية أو تسييل الضمانات، وقد أكدت الدراسات الحديثة أن البنوك لا تكتفي بأن تكون النسبة مساوية للواحد الصحيح، بل تشترط جداً أدنى يفوق ذلك كهامش أمان (Buffer) لمواجهة أي تراجع غير متوقع في الأرباح التشغيلية، حيث إن انخفاض هذه النسبة عن الحد المطلوب يعد مؤشراً مبكراً لارتفاع مخاطر التعثر الائتماني وعجز العميل عن السداد. (Rodriguez, 2024, pp. 618-642)

وعلاوة على النسب المالية السابقة، تلجأ البنوك إلى إجراء اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان بوصفها أداة رقابية استباقية تهدف إلى قياس مدى تأثير قدرة العميل على السداد في حال تغيرت الظروف الاقتصادية، إذ يتم من خلالها تبيان أثر العوامل الخاصة بالبنك، والتي من شأنها زيادة حدة المخاطر الائتمانية وانعكاس تأثيرها على الربحية ونسبة كفاية رأس المال، ويتم ذلك وفق عدة سيناريوهات متدرجة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) تأخذ بعين الاعتبار احتمالية ارتفاع التسهيلات المباشرة، أو تعثر أكبر المقترضين، أو انخفاض قيمة الضمانات المقدمة، مما يمكن البنك من اتخاذ قرارات ائتمانية مبنية على أسس علمية دقيقة. (العلي، 2021، صفحة 178)

2.2. مركزية الأخطار (مركزية المخاطر):

تعد مركزية الاخطار أو ما يعرف أكاديميا بـ "مركزية المخاطر"، من الأدوات الرقابية الرسمية التي أرساها بنك الجزائر بموجب نظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992، وتضطلع هذه المركزية وفق المادة الثانية من هذا النظام بمهمة التعرف على الأخطار المصرفية وعمليات القرض الإيجاري التي تتدخل فيها أجهزة القرض وتبليغها، ويقصد بأجهزة القرض في مفهوم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية وأي مؤسسة قرض أخرى.

وتجمع مركزية الأخطار وفق المادة الخامسة دوريا مبالغ المساعدات المسجلة كل مدين وتبلغها لأجهزة القرض، مما يمكن البنوك من الاطلاع على حجم مديونية العميل الخارجية لدى مختلف المؤسسات المالية، فضلا عن ذلك تلزم المادة الثامنة أجهزة القرض بتحمل التكاليف المباشرة المتعلقة بتسيير مركزية الأخطار. وعليه، تشكل مركزية الأخطار (مركزية المخاطر) ركيزة أساسية في منظومة التحليل الائتماني، إذ تتيح للبنوك اتخاذ قرارات ائتمانية مبنية على معلومات شاملة ودقيقة حول الوضع المديوني الفعلي للعميل، مما يسهم في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي. (بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz، 22 مارس 1992)

3.2. استخدام المبادئ الجيدة في منح الائتمان:

نذكرها فالنقاط التالية: (فخاري وسعيد، 2017، الصفحات 780-782)

أ. نظام **C's of Credit (5 C's of Credit)**: يقوم المحلل الائتمان وفق هذا المعيار بتحليل خمس معايير للعميل طالب الائتمان البنكي، حيث تشير هذه المعايير للشروط الأدنى التي يجب أن يتمتع بها العميل من أجل منحه الائتمان، وفيما يلي توضيح لماهية هذه المعايير:

- **القدرة Capacity**: أساس هذا المعيار هو تقدير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه شركة الأعمال؛
- **الشخصية Character**: ويتركز هذا المعيار حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام شركة الأعمال؛
- **رأس المال Capital**: يشير هذا المعيار إلى مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الائتمان؛

• **الظروف Conditions**: يقصد بالظروف هنا هي الظروف البيئية المحيطة بالعميل من ضمنها الظروف الاقتصادية.

ب. نظام **5 P's of Credit**: تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ 5 Ps، وتحتوي هذه المعايير على:

- **نوع العميل People:** يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته؛
- **الغرض من الائتمان Purpose:** يحدد الغرض من الائتمان احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك؛
- **قدرة العميل على السداد Payment:** يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق؛
- **الحماية Protection:** هو استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل؛
- **النظرة المستقبلية Perspective:** هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان؛
- ج. **نظام 8 C's of Credit:** يعتبر هذا النظام من أهم المعايير الحديثة في عملية التحليل الائتماني، وما هو إلا نظرة توسعية للنظامين السابقين (P's و 8 C's)
- د. **منهج PRISM:** وهو النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني وعناصره من وجهة نظر البنك مانح الائتمان، والمقصود بذلك هو ما يلي:
 - **التصور الواضح Perspective:** لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على الائتمان؛
 - **القدرة على السداد Repayment:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليها؛
 - **الغاية من الاقتراض Intention:** ويجب أن لا تخرج عن مضامين السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك؛
 - **الضمانات Safeguards:** التي ستقدم للبنك ويجب أن لا تخرج عن مضمون السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك؛
 - **الإدارة Management:** أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة على تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ الائتمان؛
 - هـ. **منهج تقييم الصحة المالية لطالب الائتمان LAAP:** ويتضمن هذا المنهج العناصر التالية:
 - **السيولة Liquidity:** سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها؛
 - **النشاط Activity:** مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية؛
 - **الربحية Profitability:** الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة؛

- **الإمكانات Potentials:** إن إمكانيات الشركة يمكن في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة، والموارد البشرية والموارد المالية.

المبحث الثاني: التعثر المالي المصرفي ومخاطره

يعد الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لضمان استمرارية المصارف، إلا أن التعرض للآزمات قد يؤدي إلى التعثر المالي وهي ظاهرة ناتجة عن تراكم اختلالات وظيفية تظهر في شكل عجز عن الوفاء بالالتزامات.

لذلك سيتم في هذا المبحث التطرق إلى ظاهرة التعثر المالي عبر تحديد مفهومها، أسبابها ومراحل تطورها، مع المخاطر الناتجة عنها ونماذج التنبؤ بها، كما يبرز دور الحوكمة المصرفية بمحدداتها ومعاييرها كإطار وقائي يضمن الشفافية ويحمي المصرف من التعثر.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي المصرفي

يُعدّ التعثر المالي من أبرز التحديات التي قد تواجه المؤسسات في مختلف مراحل نشاطها، خاصة في ظلّ التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار في الأسواق. ولا يقتصر هذا التعثر على العجز عن السداد فقط، بل يشمل مؤشرات متعددة تعكس ضعف الأداء المالي وتدهور القدرة على الاستمرار. وانطلاقاً من ذلك، يكتسي تحديد مفهوم التعثر المالي أهمية كبيرة لفهم أبعاده وأسبابه، تمهيداً لتحليل عناصره ومظاهره المختلفة.

1. تعريف التعثر المالي المصرفي:

بالرجوع للأدبيات المحاسبية نجد أن هناك مصطلحات متعلقة بالتعثر المالي، حيث يعرف بأنه: "تلك المرحلة التي وصل المصرف إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى اشهار افلاسه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعله مضطراً إلى إيقاف نشاطه من حين إلى آخر، وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود مشكلتين معاً، وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي". (مرابط، 2021، صفحة 642)

هناك تعريفات متعددة للتعثر تتباين بحسب زوايا النظر إليه، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. **التعثر الاقتصادي:** أي تعثر المصرف في تحقيق هدفه كمؤسسة اقتصادية مصرفية، تعمل في ظل ظروف اقتصاد ما، حيث يعرف التعثر الاقتصادي المصرفي بأنه الحالة التي يعجز فيها المصرف عن تحقيق الهدف الأساسي له، وهو تحقيق عوائد من استثماراته ومحفظة قروضه تساوي على الأقل تكاليفه التشغيلية والتكلفة المتوسطة المرجحة لمصادر تمويله أو تفوقها، سواء الداخلية منها أم الخارجية، أو هو عدم قدرة الغدارة المصرفية على تحقيق عائد على الاستثمار، يفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، ويتلاءم مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، أي عدم قدرة المصرف على تحقيق عوائد متلائمة مع درجة المخاطرة، ومرضية للمساهمين ولحملة السندات وللمودعين (أصحاب المصالح). (الحمودي و غسان، 2016، صفحة 29)

ب. **التعثر المالي:** ويمر هذا النوع من التعثر بمرحلتين:

• **العسر المالي (أزمة سيولة):** وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي التزاماتها، حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، فهو لا يشكل خطراً حقيقياً ولكن تكراره يؤدي إلى فقدان المصرف لسمعته الائتمانية وقد يستطيع المصرف تجاوز حالة نقص السيولة لديه من دون وقوعه في الفشل المالي الكلي. وذلك ببيع بعض موجودات لتغطية التزاماته المستحقة. (Hassanpour & Nazemi Ardakani, 2017, p. 219)

• **التعثر المالي الكلي:** هي المرحلة التي تلي الاعسار المالي، حيث تكون المؤسسة المصرفية قريبة من الإفلاس وعاجزة عن سداد التزاماتها، إضافة إلى كونها تعاني تراكمات للخسائر بشكل كبير، فتتجاوز القيمة السوقية لالتزاماتها القيمة السوقية لموجوداتها، أي أنها حتى لو قامت ببيع موجوداتها بأكملها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها، وتكون قيمة رأس المال المصرفي سالبة.

• **الإفلاس المالي:** وهو عبارة عن إعلان قانوني بأن البنك في محنة مالية لا يستطيع مقابلة حقوق الغير لديه، أو توقف أنشطته تمهيداً لتصفية أصوله وسداد الالتزامات المستحقة عليه، وتعتبر المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للبنك. (Onakoya & Ayooluwa, 2017, p. 706)

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف التعثر المالي المصرفي على أنه: حالة من العجز المالي الخطير التي يبلغها المصرف جراء تراكم الاضطرابات المالية، تتجلى في عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه في مواعيدها، وتحقيقه خسائر متتالية تضعف ملاءته المالية وسيولته في آن واحد، مما يجعله مضطراً إلى تعليق نشاطه أحياناً، وقد يندرج به الأمر نحو الاعسار المالي الحقيقي أو الإفلاس إن لم تعالج أسبابه في الوقت المناسب.

2. أسباب التعثر المالي المصرفي:

تصنف إلى أسباب داخلية وخارجية: (آسار فخري، 2017، الصفحات 9-10)

1.2. الأسباب الداخلية:

وهي الأسباب التي تعبر عن المخاطر غير النظامية والتي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم فعالية العنصر البشري، عدم فعالية وكفاءة الإدارة، أسباب ناجمة عن قصور في المواد المادية، أسباب ناجمة عن عدم وضوح الهدف والرسالة للمصرف، عدم وجود استراتيجية محددة، أسباب ناجمة عن اتخاذ قرارات تشغيلية غير ملائمة، أسباب أخرى داخلية ناجمة عن تفاعل قصور المواد المادية وعدم كفاءة العنصر البشري وعدم فعالية الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة.

وإذا كان المصرف يتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الاقتراض، فإن ذلك يؤدي إلى فشله فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في التدفقات النقدية والأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة الفعلية، فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن لا يتمكن المصرف من تغطية التزاماته المالية الثابتة، أي الفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض، مما قد يعرضه للإفلاس، ويكون أكثر احتمالاً إذا كانت الأموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد.

2.2. الأسباب الخارجية:

وهي الأسباب الناجمة من خارج المصرف والتي تعبر عن المخاطر النظامية ويمكن تبويب تلك الأسباب إلى أسباب اقتصادية، أسباب اجتماعية، أسباب تشريعية وقانونية وفيما يلي شرح مبسط للأسباب الاقتصادية:

أ. الأسباب الاقتصادية: وهي تلك الأسباب الناجمة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سعر الفائدة)، سعر الصرف، التضخم، الكساد، الركود، السياسة النقدية وعرض النقود... إلخ.

إن النظام الاقتصادي في الدولة قد يكون سبباً من أسباب تعثر تلك المصارف نسبة لوجود اختلالات اقتصادية هيكلية ومع تدخل الدولة في إدارة المصارف واتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية لجهات ومؤسسات غير فعالة وليست على كفاءة، فالدول العربية معظمها تعاني من مشكلات مشتركة كانت وراء تعثر وانحيار المصارف من أهمها:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً؛
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة؛
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات؛
- وجود أسعار صرف غير حقيقية؛
- وجود اسواق مالية محلية ضعيفة؛
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات.

ب. **الأسباب الاجتماعية:** وهي الأسباب الناجمة من البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة ووعي المجتمع وهذه الأسباب لا تحكمها رقابة وانما تستند على اخلاقيات نابعة من تنشئة الموظف الذي يعمل في تلك المصارف أو المواطن المتعامل مع المصارف والتي تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف.

ج. **الأسباب التشريعية والقانونية:** ان ضعف القوانين والتشريعات أو انعدامها أو عدم شمولها وعلى تغطيتها لجوانب تنظيمية وقانونية ورقابية يساعد بشكل غير مباشر على انهيار أو تعثر المصرف ومن أهم الأسباب أيضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع إدارة المصرف في انهيار ذلك المصرف مثلاً (إطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية)

3. مراحل التعثر المصرفي:

يمر التعثر المصرفي بمراحل عديدة يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المصرف المتعثر والتي تتمثل في: (عقاد و جلاي ، 2017/ 2018، الصفحات 55- 57)

1.3. مرحلة حدوث الحدث العارض:

وهي البداية الحقيقية للتعثر المصرفي، حيث تحدث عارضي ما يمثل لحظة اختيار وتحدي للمدير المالي للمصرف، فإذا انتبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر ولكن غفل عنه واستهان بخطورته بدأ التعثر، وكثيراً ما يبدو الحدث العارض أمراً عادياً هنا لا قيمة له، خاصة في ظل اتباع الإدارة سياسة المتبعة يوم بيوم والتعامل مع الأحداث لحظة بلحظة دون استخدام الإدارة العملية المستقبلية التي تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

أ. الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا أو بطيئة العائد، وبالتالي يخلف عبئا وتولد التزاما لم يكن في الحسابان يلتهم جانباً من الفائض، وتحول الفائض النقدي إلى عجز نقدي وتلتهم جانباً من رأس المال العامل.

ب. ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانباً من السيولة أي يمتص السيولة كاملة أو يلتهم جانباً من رأس المال العامل، نتيجة لحادث ما في السوق النقدي المحلي أو العالمي.

2.3. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء المصرف أو المشروع المتعثر ناقوس الخطر لتتبيه إدارة المصرف إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة المصرف ومقابلة هذا الإنذار بالاستهزاء والتقليل من شأنه، مما يدفع المنذرون إلى عدم الاستمرار بالإنذار بل التغاضي عن الوضع الحالي وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثارا مدمرة على المصرف.

3.3. مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا ويزداد تجاهل القائمين بخطورة الوضع، ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة المصرف لا يعطون الأهمية الواجبة، ولا يقومون بتغيير السياسات المالية واتخاذ احتياطات واجراءات علاجية مناسبة، بل الاستمرار في ذات السياسة.

4.3. مرحلة التعايش مع التعثر:

هي أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميرا لمقومات التواجد داخل المصرف، حيث يصبح التعثر طابع للحياة الداخلة وفي هذه المرحلة تتوقف جميع التعاملات مع الخارج، ويصبح المصرف كالمحكوم عليه بالإعدام ينتظر النهاية المحتومة والتي لا بد آتية ومن هنا يسيطر اليأس والإحباط على العاملين فيه وعلى من يتعامل معهم.

5.3. مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

تبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي، وكسر حلقة أو حاجز التعتيم الإعلامي الذي وضعته إدارة المصرف المتعثر وتحدث الأزمة عندما يقوم بعض العملاء باندفاع إلى مقر المصرف

للمطالبة بأموالهم والاستفسار والتحقق من صحة المعلومات التي وردت إليهم من موقف المصرف وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية، وبالتالي تحدث حالة اندفاع من جانب كافة المتعاملين مع المصرف إلى المطالبة بحقوقهم واتخاذ كافة الاجراءات القانونية فضلا عن تجميد معاملاتهم معه.

6.3. مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية البنك:

في هذه المرحلة تبدأ الغدارة الحالة للمصرف بالاجتماع مع أصحاب الحقوق على المصرف واستدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة والوصول بالمصرف إلى هذه المرحلة، ثم يعين مفوض عن المصرف ومنحه كافة الصلاحيات للقيام بعملية الاصلاح المطلوب وإعادة المصرف إلى مسيرته الطبيعية.

المطلب الثاني: المخاطر الناتجة عن التعثر المالي المصرفي

يعتبر التعثر المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والأفراد على حدّ سواء، لما يترتب عنه من آثار سلبية تمسّ التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي. وينشأ هذا التعثر نتيجة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في آجالها المحددة، مما يدفع إلى بروز مجموعة من المخاطر. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري الوقوف على هذه المخاطر وتحليلها لفهم أبعادها المختلفة قبل التطرق إلى تفاصيلها.

1. أنواع مخاطر الناتجة عن التعثر المالي المصرفي:

يترتب على التعثر المالي المصرفي جملة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على استقرار المصرف، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

1.1. مخاطر السيولة:

يمكن أن نعرف السيولة انطلاقا من مفهومين أساسيين: الأول هو المفهوم الكمي، والذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، وهو ما يعني أن نوازن الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف، ونظرا لكون هذا المفهوم لم يأخذ بعين الاعتبار السيولة التي يمكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم والفوائد المترتبة عليها.

ظهر مفهوم آخر للسيولة وهو أكثر شمولية، حيث يضيف للسيولة الممكن الحصول عليها من الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها، وهو ما يعرف بمفهوم التدفق.

ومنه تنشأ مخاطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقد، ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات، من حيث آجال الاستحقاق؛

- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال؛

من هنا، فإنه من واجب المصرف أن يحتفظ بنقدية في خزائنه، وبأصول لها درجة عالية من السيولة، حتى ولو لم يفرض البنك المركزي معدلات ونسب السيولة القانونية، إن على إدارة المصرف أن تعمل على توفير متطلبات السيولة، بحيث تلبي احتياجات عدة أهمها: الاحتياجات المتعلقة بالقروض، وهذا ما يسمى بالسيولة لمقابلة القروض liquidity for loans، فإذا كان مستوى الطلب من القروض أكبر من حجم الودائع في المصرف، فإن على الإدارة أن تقوم بتدبير مصادر إضافية لمقابلة هذا التفاوت من خلال زيادة حجم الودائع، وبأي طريقة مناسبة أخرى. (موساوي، 2015 / 2016، الصفحات 14-15)

2.1. مخاطر الائتمان:

المخاطر الائتمانية هي الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها.

وخطر الائتمان هو الخطر المرتبط بخطر المعلومات عن العلاقة مع المستثمرين المقترضين (معلومات عن نشاط المقترض).

وتعد المخاطر الائتمانية هي الخسارة المتعلقة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

ويمكننا القول، إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بعدم الرغبة أو المقدرة للعميل من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يسبب خسائر للمصرف، ويعرض مركزه المالي للخطر. (الحريث و حزوري، صفحة 246)

3.1. المخاطر النظامية:

هو خطر فشل النظام المالي ككل وليس مؤسسة مالية معينة، أي هي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق المالية بصفة شاملة، أي حدوث ما يسمى بأثر الدومينو، وأهم ما يميز تلك المخاطر هو عدم القدرة على تجنبها من خلال اتباع استراتيجية التنويع. (قريسي، 2021، صفحة 858)

4.1. المخاطر التشغيلية

وهي الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف الاجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية، وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للمصرف يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية أيضا المخاطر القانونية باستثناء مخاطر الاستراتيجية والسمعة، أما لجنة بازل فتستبعد في تعريفها له صنف المخاطر الاستراتيجية فقط. (الغافود، العيان، و العيان، 2020، صفحة 233)

5.1. مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة التي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الاموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تتجم عن ترويج اشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه. (الغافود، العيان، و العيان، 2020، الصفحات 234-235)

6.1. المخاطر الرأسمالية:

تواجه المصارف التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فالمخاطر المصرفية بشكل عام تعتبر من أكثر الموضوعات التي تشغل تفكير العاملين فيها والقائمين على إدارتها، والتي تلقى اهتماما واسعا على المستويين المحلي والدولي، خاصة خلال العقد المنصرم من الألفية وفي أعقاب الأزمات المالية والمصرفية. هذا يعني أنه من الضروري قياس هذه المخاطر ومعرفة حدودها وتأثيراتها، من أجل تحقيق معدل عائد مقبول يتناسب مع حجم استثماراته وأصوله.

ولعل من هذه المخاطر الرأسمالية والتي يرجع وجودها إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، لذا تهتم المصارف المركزية دائماً بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية، والذي يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

فمخاطر رأس المال هي تلك الدرجة التي يمكن أن تتخفف بها قيمة أصول المصارف قبل إلحاق الضرر بالمودعين والدائنين، ويمكن قياسها من خلال نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة. (شيت و سالم، 2020، الصفحات 123-124)

2. المؤشرات المالية لمخاطر التعثر المالي المصرفي

تعد مؤشرات التعثر المالي أدوات أساسية للكشف المبكر عن صعوبات الشركات المالية، حيث تعتمد على تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالإفلاس أو الضعف. تُصنف هذه المؤشرات عادة إلى فئات: (أطبيب، 217، ص138)

1.2. مؤشرات السيولة: مثل نسبة السيولة العامة (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة)، وتدفق النقد التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل، حيث تشير الانخفاضات إلى صعوبة السداد.

2. مؤشرات الربحية: مثل هامش الربح الصافي (النتيجة الصافية / المبيعات)، وعائد الأصول (الربح / إجمالي الأصول)، وترتبط بانخفاض الإنتاجية أو ارتفاع التكاليف.

3.2. مؤشرات المديونية: مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية، أو التمويل قصير الأجل للاستثمارات طويلة الأجل، مما يعكس توتراً مع الموردين أو ارتفاع الفوائد

3. نماذج التنبؤ بمخاطر الناتجة عن التعثر المالي المصرفي

هناك العديد من النماذج التي يتم استخدامها للحكم على مدى سلامة الوضع المالي في المستقبل، ومن أمثلة هذه النماذج مايلي:

1.3. نموذج بيفر Beaver

نموذج بيفر (Beaver Model) هو أحد أوائل النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي، طوره البروفيسور ويليام بيفر في ستينيات القرن الماضي. يعتمد على تحليل أحادي المتغير لستة نسب مالية رئيسية، مع التركيز بشكل أساسي على نسبة رأس المال العامل الصافي إلى إجمالي الأصول كأفضل مفسر للتعثر. (بن عمر، 2022، ص342) وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل بيفر إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل خمس سنوات من الفشل. (حمدي، 2010، ص 76 - 77)

$$Z=1.3 X_1+2.4 X_2-0.980 X_3-6.787$$

حيث تمثل:

Z: المؤشر الكلي

X1 نسبة التدفق إلى مجموعة الديون.

X2 نسبة صافي الربح إلى مجموعة الأصول.

X3 نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول

2.3. نماذج ألتمان Altman:

نموذج ألتمان Z-Score هو نموذج إحصائي شهير طوره إدوارد ألتمان عام 1968 للتنبؤ باحتمالية إفلاس الشركات خلال عامين، ويعتمد على خمس نسب مالية رئيسية تغطي السيولة والربحية والمديونية والكفاءة. يُصنف الوضع المالي بناءً على القيمة النهائية: آمن (<3)، رمادي (3-1.8)، أو خطر (>1.8). ويتكون هذا النموذج من خمس نسب مائية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره ل 30 نسبة مالية، (بن عمر، 2022، ص342) والنموذج كان على الشكل التالي :

$$Z=3.3 X_1 + 1.2 X_2 + 1.0 X_3 +0.6 X_4 +1.4 X_5$$

حيث أن:

X1: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X2 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X3 : المبيعات / مجموع الأصول

X4 : القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية المدين

X5 : الأرباح المحتجزة المتراكمة مجموع الأصول

3.3. نموذج كيدا Kida

يعد هذا النموذج من النماذج التنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية إذ يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة عن الوحدات الاقتصادية غير الفاشل، وقد تم تمييز خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية، وفقا معادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z والمتغيرات المستقلة . ويتم حساب هذا النموذج بموجب المعادلة الآتية: (الحسناوي، 2014، صفحة 125)

$$Z=1.042 X1 +0.42 X2 + 0.461 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

إذ أن:

X1: صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول

X2 القيمة الدفترية لحقوق الملكية / إجمالي الالتزامات

X3 الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

X4 المبيعات / إجمالي الأصول

X5: النقدية / إجمالي الأصول

أما المعاملات (1.042،0.42 – 0.4630271-0.461) فهي تشير إلى اوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتمادا على ما تستخدمه الشركات موضوع البحث.

بالإضافة إلى نماذج أخرى يمكن الاعتماد عليها و هي : (بوستة و مصيطفى، 2018، صفحة 139)

4.3. نموذج Finery للتخطيط المالي:

ويستخدم لتخطيط موارد والتزامات المشروع والتنبؤ بها، ويسعى هذا النموذج الى تحديد قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي المتوقع خلال فترات التنبؤ.

5.3. نموذج تعديل مخرجات التخطيط المالي:

ويستخدم لتعديل مخرجات نموذج التخطيط المالي بأثر التغيرات المتوقعة لمستويات الأسعار خلال فترة التنبؤ ويفيد هذا النموذج في أنه يأخذ في الحسبان الاحتمالات الخاصة بتغيرات الأسعار خلال فترة التنبؤ.

6.3. نموذج التنبؤ بالحالة المالية المتوقعة للمنشأة:

وتعتبر النماذج الثلاثة سالفة الذكر بمثابة مراحل متصلة ومكملة لبعضها البعض، للتعرف على الوضع المالي وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يستخدم النموذج الأول في حالة إذا ما كان المستخدم هو العميل نفسه، للتعرف على الوضع المالي بهدف تقييم الاداء. أما النموذج الثاني فيتم به تطوير مخرجات النموذج الأول بحيث تعطى نتائج في حالة تغيرات الاسعار المتوقعة للمنتج والنموذج الثالث يستخدم حصيلة النموذجين السابقين في التنبؤ للتعرف على قدرة المشروع على تسديد التزاماته في المستقبل. والنماذج السابقة هي عينة مختارة من العديد من النماذج المشابهة. وتعتمد هذه النماذج على مايلي:

1. القوائم المالية لعدد من السنوات الماضية.
2. استخراج معدلات من واقع القوائم المالية.
3. حساب التوقعات على أساس المعدلات.
4. استخراج النتائج والمؤشرات والتوقعات.

المطلب الثالث: محددات الحوكمة ومعاييرها للحد من التعثر المالي المصرفي

1. مفهوم الحوكمة في المصارف وأهميتها:

1.1. مفهوم الحوكمة:

تعددت التعريفات لنظام الحوكمة حيث يمكن تعريفها بشكل عام من منظور مالي بأنها ذلك النظام الذي من خلاله يتم إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما يمكن تعريفها من منظور اقتصادي بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

أما بشكل محدد ومن منظور العلم المحاسبي عرفت الحوكمة على أنها توفير مقومات حماية المستثمرين وحصولهم على حصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. (عثمان الجحدي و رضا عبيد، 2019، الصفحات 28-29)

كما تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والخاصة والمشاركة. (هاني، 2020، صفحة 36)

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الحوكمة في المصارف هي نظام متكامل من القواعد والجراءات والعلاقات التي تنظم كيفية إدارة البنك والرقابة على أعماله، من خلال تحديد مسؤوليات وصلاحيات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستثمرين والمودعين وضمان الاستخدام الأمثل والأمن للموارد المالية، ومنع استغلال السلطة لتحقيق منافع شخصية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير والضوابط المحاسبية والرقابية التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي والكفاءة الاقتصادية للمصرف.

2.1. أهمية الحوكمة:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة وهو ما أدى بالعديد من الهيئات سواء الدولية أو الإقليمية إلى النداء بضرورة تبني وتطبيق الحوكمة في البنوك وتتجلى هذه الأهمية: (سليمان، 2009، صفحة 15)

- طبيعة أعمال البنوك التي تتم بسرعة الحركة خاصة فيما يعرف بالعملة المالية؛
- الآثار الواسعة الانتشار المترتبة عن انهيار البنوك، والتي تتال من جميع الأطراف المتمثلة في المودعين، الدائنين والمساهمين؛
- تحسين من أداء البنوك وترفع من قيمتها في السوق إضافة للحد من مستويات المخاطر؛
- العمل على الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال، كذلك التي شهدتها منطقة الخليج العربي سنة 2006 وأسفرت عن خسارة المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر من 200 مليار دولار؛
- إمكانية ضبط وضمان مراجعة الأداء المالي للبنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحق مساءلة الإدارة من قبل المساهمين كما تحمي أموال المودعين.

2. محددات الحوكمة:

لكي تتمكن المصارف من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب ان تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتشمل: (مرابط، 2021، صفحة 179)

1.2. المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار بالدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية؛
- نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستثمار والمنافسة الدولية؛
- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

2.2. المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

3. معايير الحوكمة:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي: (بن جروة و مخرمش، الصفحات 536-537)

3.1 معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما أنها أصدرت تعديلا لها في عام 2004، وتتمثل في:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصعب بوضوح تقسيم المستويات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء؛

- **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2.3 معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة

بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

- قيم المؤسسة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛

- إستراتيجية للمؤسسة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛

- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في الواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للإشراف المصرفي مرت بمراحل تطور متعددة، إذ بعد سلسلة من

الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل، وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير على الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصت اللجنة على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م. (ناصر، 2006، صفحة 152)، ثم

توالى الإصلاحات لتصل إلى معايير بازل 3 التي عززت هذه المتطلبات بهدف تقوية قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والحد من مخاطر التعثر.

3.3 معايير مؤسسة التمويل الدولية: لقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يُعتبر موضوع التحليل الائتماني والتعثر المالي من المواضيع الهامة على الصعيد الإقتصادي خاصة في ظل تصاعد حدة المخاطر الائتمانية التي أصبحت لازمة من لوازم النشاط الائتماني للبنوك التجارية، وبذلك فقد حظي الموضوع باهتمام كبير من قبل الباحثين.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول التحليل الائتماني

يُعدّ التحليل الائتماني من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات المالية والمصرفية، نظراً لدوره الحيوي في تقييم المخاطر واتخاذ قرارات الإقراض. وقد سعى العديد من الباحثين إلى دراسة هذا المجال من زوايا مختلفة، سواء من حيث أدواته، أو محدداته، أو علاقته بالتعثر المالي. وانطلاقاً من ذلك، يهدف عرض الدراسات السابقة إلى إبراز أهم الجهود العلمية التي تناولت التحليل الائتماني.

1. دراسات سابقة محلية

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع التحليل لائتماني والتي أتيحت لنا فرصة الإطلاع عليها فيما يلي:

1. دراسة قويدر إبتسام بعنوان "دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (BEA) - وكالة قسنطينة -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير السنة الجامعية : 2013 - 2014 عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2، وهدفت إلى إبراز دور التحليل الائتماني في ترشيد قرارات منح القروض بالبنوك التجارية ومعرفة مساهمته في تقليل المخاطر والخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة من خلال دراسة حالة وكالة قسنطينة للبنك الخارجي الجزائري، مستخدمة منهجاً وصفيّاً تحليلياً يعتمد على تحليل وثائق المؤسسة البنكية وبياناتها المالية مع دراسة حالة ميدانية محتملة تشمل مقابلات أو استبيانات محدودة لموظفي الوكالة، مما سمح بتقييم فعالية الأدوات الائتمانية. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أنه لا يمكن الإستغناء عن التحليل الائتماني كونه أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع المالي للعملاء المقترضين وتقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده.

- تساعد على الكشف المبكر عن حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك وتضمن لها حسن توظيف وإستثمار مواردها المالية خاصة إن عملت هذه الأخيرة على مواكبة التحديات الجديدة للعمل المصرفي والائتماني.

2. دراسات سابقة أجنبية

1. دراسة إدوارد أتا-بوتشوي وكوفي كودوا ساريونغ بعنوان " Effect of Credit Risk Management on Loan Performance of Commercial Banks"، دراسة حالة GCB Bank مقالة عن مجلة أكاديمية دراسات المحاسبة والمالية، 2023، وهدفت هذه الدراسة إل تحليل كيفية تأثير إدارة المخاطر على أداء القروض وتقليل التعثر معتمدا في الدراسة على منهج وصفي/استكشافي باستخدام استبيان لـ 248 موظفاً (من أصل 650، تحليل تاريخ الائتمان، ضمانات، ومراجعات دورية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أداء جيد في تجنب المخاطر والمراقبة، لكن الحاجة لتحسين الجدوى الفنية وتصنيف الائتمان.
- ضعف نسبي في إدارة معدل التعثر؛ توصية بتعزيز تحليل التاريخ الائتماني.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التعثر المالي ومخاطره

ان التعثر المالي من الظواهر التي استأثرت باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، لما له من آثار سلبية على استمرارية المؤسسات واستقرار النظام المالي ككل. وقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على تحليل أسباب التعثر المالي، وقياس مخاطره، والتنبؤ به باستخدام نماذج وأساليب مختلفة. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت التعثر المالي ومخاطره.

1. دراسات سابقة محلية

تتمثل أهم الدراسات السابقة المحلية التي عالجت الموضوع التحليل الائتماني والتي أتيحت لنا فرصة الاطلاع عليها فيما يلي:

1. دراسة انتصار سليمان بعنوان "التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2015/2016، وهدفت إلى بناء نموذج ملائم للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تطويع النماذج الكلاسيكية للتنبؤ لنتاسب مع خصوصيات البيئة الجزائرية، مع اختبار قدرتها التنبؤية على عينات من المؤسسات الوطنية، مستخدمة منهجاً كميّاً تحليلياً يعتمد على نماذج إحصائية مثل لوغيت أو بروبيت مع تحليل بيانات مالية من وثائق المؤسسات، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إمكانية بناء نموذج تمييزي يعتمد على نسب مالية محددة وقادر على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والسليمة في الجزائر بدقة عالية
- أكدت النتائج أهمية الاعتماد على التحليل المالي بالنسب والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية كأداة إنذار مبكر تساعد إدارة المؤسسة، والبنوك، والمتعاملين الآخرين على اكتشاف بوادر التعثر في وقت يسمح بالتدخل الوقائي.

2. دراسة فخاري فاروق و سعيدي يحيى بعنوان "دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر" نشرت بتاريخ 2017 عن مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 1 ، وهدفت إلى التعرف على أهم الأساليب في التحليل الائتماني مع التركيز على أدوات التحليل المالي الشائعة مثل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى المبادئ الجديدة في منح الائتمان البنكي، مستخدمة منهجاً وصفيّاً تحليلياً عبر دراسة حالة لبنوك تجارية جزائرية معتمدة على تحليل وثائق المؤسسات البنكية والبيانات المالية دون استبيانات أو استطلاعات ميدانية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التعثر الائتماني تنشأ من عوامل تتعلق بالبنك والعميل المقترض والظروف المحيطة، وأن البنوك العمومية في الجزائر
- تعتمد على التحليل التقليدي لتقليل المخاطر بينما تمزج البنوك الخاصة بين التقليدي والحديث، مع استمرار عدم تحديث إدارة المخاطر ونماذج التنبؤ بالتعثر في المنظومة البنكية خاصة القطاع العام.

3. دراسة أكرم تقي الدين خنوف، بعنوان " دور آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة (أو دراسة) نشرت بتاريخ أكتوبر 2024 عن جامعة الوادي، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور آليات الحوكمة في التنبؤ باحتمالية التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية وذلك بدراسة حالة مؤسسة سونطراك لمعرفة واقع ممارسات الحوكمة فيها، وتطبيق نموذج (ألتمان، شيرود، وكيدا) لقياس احتمالية التعثر المالي للمؤسسة خلال الفترة من 2013 إلى 2022. حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم أيضا تصميم استبيانين موجه للإطارات السامية في المؤسسة لجمع البيانات وتحليلها ببرنامج (spss v25) لقياس تأثير آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، خصائص مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة)، والمراجع الخارجي كآلية خارجية في التنبؤ باحتمالية التعثر المالي بالمؤسسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد هناك علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والتنبؤ بالتعثر المالي، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على التنبؤ بالتعثر المالي، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والمراجع الخارجي على التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة سونطراك.
- تحقق المؤسسة نموا تدريجيا خلال الفترة المدروسة، بينما تعد سنة 2015 و 2016 وسنة 2020 هي السنوات الحرجة التي مرت بها، لتقدم الدراسة توصيات بضرورة تعزيز ممارسات الحوكمة والعمل على رفع فاعلية الآليات المفعلة وتبني غير المفعلة، بالإضافة إلى استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في قياس الوضعية المالية لضمان نمو واستمرارية المؤسسة.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول التحليل الائتماني والتعثر المالي

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي عالجت علاقة التحليل لائتماني بالتعثر المالي والتي أتيحت لنا فرصة الاطلاع عليها فيما يلي:

1. دراسات سابقة محلية:

دراسة د. عربوة محاد وزغبة طلال، بعنوان " دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية "، مقالة نشرت بتاريخ ديسمبر 2018 عن مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 03 - العدد: 05 وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ومعالجة مظاهر تعثر القروض في المصارف التجارية، مع بلورة الأساس النظري للائتمان المصرفي ومتضمناته المتعلقة بالحد من تعثر التسهيلات الائتمانية، وتشخيص الأسباب، وتقديم تصور لمعالجتها، وتحديد الأطر المرجعية للدراسات التنبؤية بتعثر المؤسسات مستقبلاً. حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتحليل الائتماني، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتمدت عمليات التحليل الائتماني بشكل كبير على البيانات التاريخية، مما أدى إلى حدوث المزيد من تعثر التسهيلات الائتمانية بسبب عدم التحليل التتابعي للسلوك الاستراتيجي للعميل.
- زادت مخاطر الائتمان في حال الاعتماد على فئة محددة من العملاء دون تنويع محفظة التسهيلات، مخالفة لتعليمات البنك المركزي.

2. دراسات سابقة أجنبية:

دراسة عبد الله محمد امهلهل، بعنوان "تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية" مقالة نشرت بتاريخ أبريل 2024 في مجلة الدراسات الاقتصادية (جامعة سرت) المجلد 07 - العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إجراءات التحليل الائتماني المعتمدة بالقطاع المصرفي الليبي سواء المتعلقة بالعميل أو المصرف، والتحقق من مدى فاعليتها في ترشيد القرارات الائتمانية لتجنب مخاطر تعثر الائتمانات المصرفية التعرف على أهم أسبابها، حيث اعتمدت على المنهج الاستنباطي في تصميم الخطة والفرضيات، والمنهج الإجمالي القائم على استراتيجية المسح الميداني وتوزيع استبيان على كل المصارف التجارية الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تلتزم المصارف التجارية المبحوثة باتباع إجراءات التحليل الائتماني والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان بمستوى متوسط ومهم إحصائياً، إلا أن هذا الالتزام وحده لا يكفي للحد من مخاطر التعثر المصرفي.
- يعزى تعثر الائتمانات المصرفية بالدرجة الأولى إلى عوامل خارجة عن عملية التحليل، أبرزها تداعيات عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي بالبلاد، ضعف الدور الرقابي للمصرف المركزي، وسوء الإدارة وعدم جدية الالتزام لدى القيادات الإدارية العليا.

المطلب الرابع: الفجوة البحثية للدراسة

على الرغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوعي التحليل الائتماني والتعثر المالي المصرفي، إلا أن هناك مجموعة من الفجوات في الدراسات السابقة خاصة المحلية منها والتي اتسمت باختلاف زوايا المعالجة وطبيعة المؤسسات المدروسة، حسب حدود ما أتيح لنا الاطلاع عليه من مراجع منشورة، يمكن إبرازها كما يلي:

1. **الفجوة من حيث الهدف:** ركزت معظم الدراسات السابقة على دراسة التحليل الائتماني وترشيد قرار منح القروض بشكل عام، أو ربط التعثر بآليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية، دون الربط الإحصائي المباشر بين أبعاد التحليل الائتماني والحد من مخاطر التعثر المالي المصرفي في البيئة المحلية.
2. **الفجوة من حيث المنهج:** اعتمدت معظم الدراسات الأجنبية على المسح الميداني العام، بينما راوحت الدراسات المحلية بين تحليل الوثائق والدراسات الميدانية العامة، في حين تتميز دراستنا بتحقيق التكامل المنهجي من خلال تطبيق المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بأداة الاستبيان لمعالجة الجانب الميداني كمياً وإحصائياً، مستهدفة عينة منتقاة من الإطارات والموظفين المؤهلين ببنك BNA وكالة سكيكة وفروعها.
3. **الفجوة من حيث الأسلوب:** اتجهت الدراسات الأجنبية نحو النماذج القياسية المتقدمة المرتبطة بأسواق المال، بينما وازنت الدراسات المحلية بين التحليل المالي التقليدي وأساليب التحليل الإحصائي (كالانحدار) لقياس أثر الحوكمة أو المتغيرات الاقتصادية، دون توظيف هذه الأساليب الإحصائية الاستدلالية لتحديد الأوزان النسبية لأبعاد التحليل الائتماني تحديداً وعلاقتها بالتعثر المالي ببنك BNA وكالة سكيكة وفروعها.
4. **الفجوة من حيث النتائج:** ركزت نتائج الدراسات السابقة على فترات زمنية سابقة ومؤسسات اقتصادية، أو بيانات عربية أخرى، بينما لايزال أثر التحليل الائتماني في تقليل التعثر المالي موضوعاً يحتاج إلى المزيد من البحث، وهو ما تسعى دراستنا لمعالجته بتقديم نتائج ميدانية حديثة تعكس واقع بنك BNA وكالة سكيكة وفروعها.
5. **جدول المقارنة بين الدراسات السابقة:**

الجدول رقم (01): جدول المقارنة بين الدراسات السابقة

البعد	الدراسات السابقة الأجنبية	الدراسات السابقة المحلية	الفجوة البحثية
الهدف	ركزت على التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات أو قياس كفاءة القروض في بيئات مصرفية أجنبية متطورة.	ركزت على ترشيد قرار وضع القروض بشكل عام، أو ربط التعثر المالي بآليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية (مثل شركة سونطراك).	تقديم ربط مباشر بين أبعاد التحليل الإئتماني والحد من مخاطر التعثر المصرفي، في البيئة البنكية الجزائرية بنك BNA وكالة سكيكدة وفروعها.
المنهج	اعتمدت على المسح الميداني العام للبنوك، أو المنهج الوصفي المدعم بالنماذج الكمية في بيانات أجنبية	اعتمدت معظمها على المنهج الوصفي التحليلي عبر دراسات حالة لبنوك ومؤسسات محلية بالتركيز على الوثائق والقوائم المالية.	التكامل المنهجي من خلال تطبيق المنهج الوصفي التحليلي مدعما بأداة الاستبيان لمعالجة الجانب الميداني كميا وإحصائيا لعينة بنك BNA وكالة سكيكدة وفروعها
الأسلوب	اعتمدت على أساليب نماذج قياسية متقدمة ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي (مثل نماذج ألتمان) المعتمدة على أسواق البيانات المالية	وازن بين التحليل المالي التقليدي (النسب) والتحليل الإحصائي	استخدام أساليب إحصائية استدلالية متقدمة ونماذجها عبر برنامج SPSS (مثل الانحدار المتعدد والارتباط) لقياس حجم الأثر الفعلي وتحديد الأوزان النسبية لأبعاد التحليل الإئتماني في الحد من التعثر المالي ببنك BNA وكالة سكيكدة
النتائج	اعتمدت على نتائج ومخرجات تطبيقية ترتبط ببيئات مصرفية	توصلت إلى نتائج ترتبط بقطاعات غير مصرفية (كقطاع المحروقات) أو	تقديم نتائج تطبيقية حديثة تعكس الواقع الفعلي الحالي ببنك BNA

متطورة، مما يجعل تعميم نتائجها على البيئة المحلية صعبا	ارتبطت بفترات زمنية سابقة ومؤسسات مالية أخرى	وكالة سكيكدة وفروعها
--	--	----------------------

وعليه تأتي دراستنا الحالية لسد هذه الفجوة البحثية حيث تكمن قيمتها المضافة في:

- إجراء دراسة ميدانية تستهدف إطارات البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة سكيكدة وفروعها، لرصد واقع الممارسة المصرفية الفعلية لسنة (2025 - 2026)؛
- استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من واقع الممارسة المصرفية، وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي عبر برنامج spss، لتحديد الأوزان النسبية لأبعاد التحليل الإئتماني تحديدا وعلاقتها بالتعثر؛
- قياس الأثر التطبيقي المباشر لأبعاد التحليل الإئتماني على مخاطر التعثر المالي، مما يساهم في تقديم نموذج وقائي وعملي.

خلاصة الفصل الأول:

تبرز هذه الخلاصة الحاجة الملحة للاعتماد على تحليل ائتماني أكثر دقة وموضوعية، وذلك من خلال استخدام أدوات ومعايير حديثة وتنظيم عملية منح القروض بشكل يحمي أموال المودعين والاستقرار المالي للمصرف، كما يسلط الفصل الضوء على التعثر المالي كظاهرة تستوجب الفهم المبكر لمخاطرها وأسبابها والحد من أثرها السلبي على التوازنات المصرفية، وفي السياق ذاته، يؤكد الفصل على الأهمية البالغة لتطبيق مبادئ ومحددات الحوكمة المصرفية، بوصفها إطاراً وقائياً يضمن الشفافية ويحمي المصرف من الوقوع في خطر التعثر المالي المصرفي.

وتتفرد دراستنا عن الدراسات السابقة بجمع مفهومين معاً، وهما التحليل الائتماني والتعثر المالي المصرفي بوصفهما مفهومين متكاملين، وأثرهما في تحقيق الاستقرار المالي في البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة سكيكدة وفروعها، وهو ما يشكل فجوة بحثية واضحة في الأدبيات السابقة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية بالبنك

الوطني الجزائري (BNA) وكالة

سكينة

تمهيد:

يتوقف نجاح الدراسة العلمية على الخطوات الإجرائية الميدانية التي يتخذها الباحث، حيث تبقى النتائج مرهونة بهذه المرحلة التي تتضح أهميتها في توجيه البحث وفقا للأسس المنهجية، ومن خلالها يتم تحديد أفضل الوسائل لمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها.

فبعد تقديم الإطار النظري في الفصل الأول، وكإسقاط ميداني على ما تم تناوله فيه، نستعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة لإنجاز الجانب التطبيقي، وبداية تم تقديم لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري (BNA) محل الدراسة، ومن ثم تبيان مجتمع البحث والخطوات العلمية المتبعة في تحديد حجم العينة، كما تم توضيح الأداة المستخدمة (الاستبيان) في جمع البيانات المطلوبة واختبار مدى صدقها وثباته، وصولا إلى تحليلها بواسطة الأساليب الإحصائية اللازمة عبر برنامج spss لاختبار الفرضيات وعرض النتائج.

وقد تم ترتيب عناصر الفصل وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن البنك الوطني الجزائري (BNA)

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: لمحة عامة عن البنك الوطني الجزائري

يهدف هذا المبحث إلى تقديم دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك من خلال شقين، يركز الأول على الإطار العام للبنك من حيث النشأة، المراحل التاريخية، الهيكل التنظيمي، والأهداف، بينما يخصص الشق الثاني لتقديم الوكالة التجارية رقم 743 لولاية سكيكدة عبر ثلاثة مطالب تشمل: نشأتها، هيكلها التنظيمي الداخلي، وأخيرا الوظائف والخدمات الائتمانية والمصرفية التي تؤديها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المصرفية الجزائرية التي تمويل المؤسسات بصفة عامة وخصوصا المؤسسات الناشئة.

1. نشأة البنك الوطني الجزائري:

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

2. مراحل تطور البنك الوطني الجزائري:

إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص طبئك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الإقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

(1) خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمرکز توزيع الموارد من قبلها؛

(2) حرية المؤسسة في التوطين لدى البنوك؛

(3) حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسيا من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضاً وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

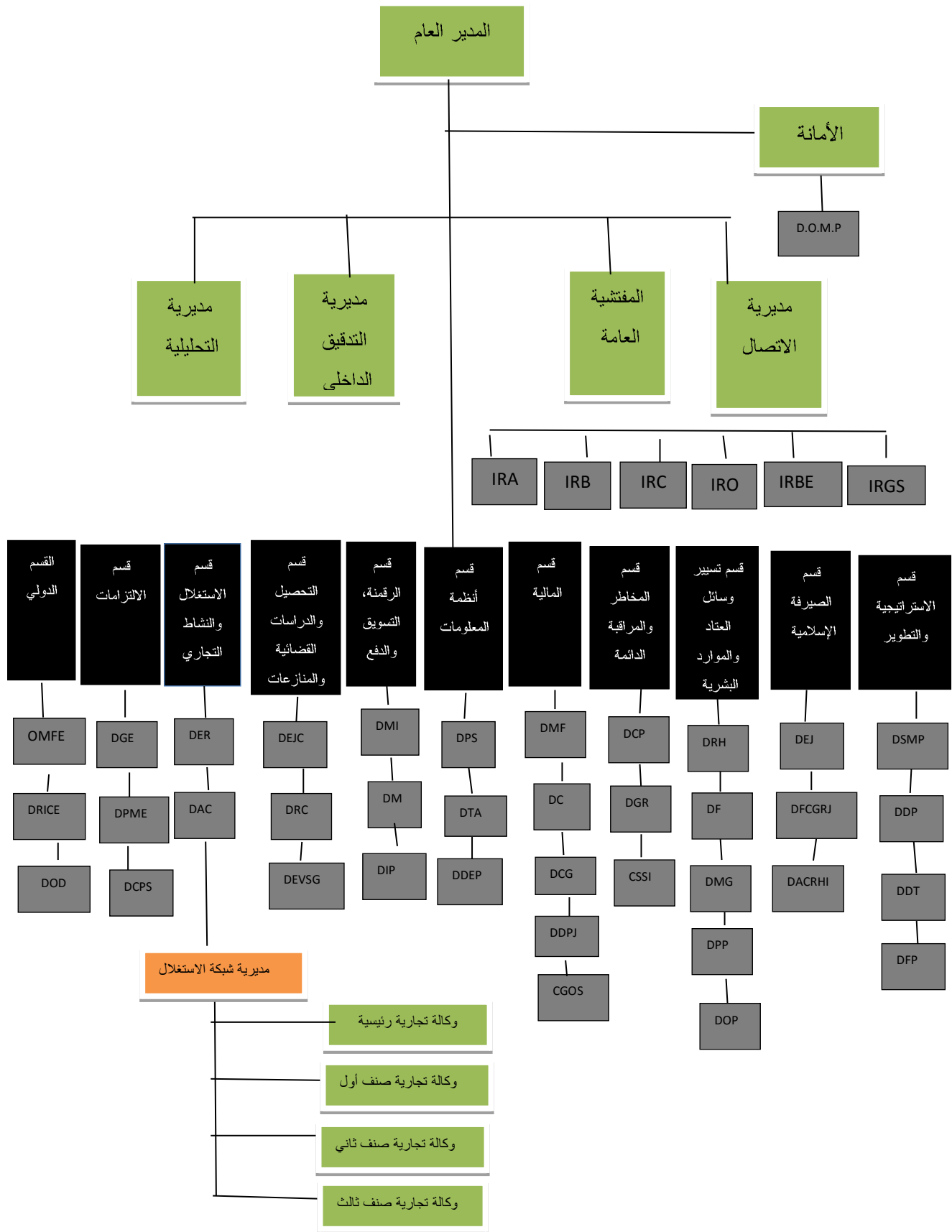
البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأس البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

3. الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

الأمانة العامة:

مديرية تنظيم المناهج والإجراءات: DOMP

مديرية المطابقة: D CONFORMITE

المفتشية العامة -الجزائر العاصمة: IRA

المفتشية الجهوية -البليدة: IRB

المفتشية الجهوية -قسنطينة: IRC

المفتشية الجهوية -وهران: IRO

المفتشية الجهوية -بجاية: IRBE

المفتشية الجهوية -الجنوب الكبير: IRGS

مديرية التدقيق الداخلي: DAI

مديرية الاتصال: D.COM

الهياكل التابعة للقسم الدولي

مديرية التبادلات المالية مع الخارج: DMFE

مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية: DRICE

مديرية العمليات المستندية: DOD

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

مديرية المؤسسات الكبرى: DGE

مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: DPME

مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة: DCPS

مديرية إدارة ومراقبة القروض: DASC

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:

مديرية تأطير الشبكة: DER

مديرية التشغيل التجاري: DAC

الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات:

مديرية الدراسات القانونية والمنازعات: DEJC

مديرية تحصيل الحقوق: DRC

مديرية الدراسات، المصادقة ومتابعة الضمانات: DEVSG

الهياكل التابعة لقسم الرقمنة، التسويق والدفع:

مديرية التسويق والابتكار: DMI

مديرية النقد: DM

مديرية وسائل الدفع: DIP

الهياكل الملحقة قسم أنظمة المعلومات:

مديرية الإنتاج والخدمات: DPS

مديرية التكنولوجيات والهندسة: DTA

مديرية تطوير الدراسات والمشاريع: DDEP

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

مديرية السوق المالي: DMF

مديرية مراقبة التسيير: DCG

مديرية المحاسبة: DC

مديرية التقارير المحاسبية القانونية والتنظيمية: DRCLR

الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

مديرية المراقبة الدائمة: DCP

مديرية تسيير المخاطر: DGR

خلية أمن الأنظمة المعلوماتية: CSSI

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

مديرية الموارد البشرية: DRH

مديرية التكوين: DF

مديرية الوسائل العامة: DMG

مديرية المحافظة على الأملاك: DPP

مديرية تطوير الأملاك العقارية: DDPI

مركز تسيير الخدمات الاجتماعية: CGOS

الهياكل الملحقة بقسم الصيرفة الإسلامية:

مديرية الاستغلال الإسلامي: DEI

مديرية المالية، المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية: DFCGRI

مديرية التنشيط التجاري الإسلامي والموارد البشرية: DACRHI

الهياكل الملحقة بقسم الاستراتيجية والتطوير:

مديرية الاستراتيجية وإدارة المشاريع: DSMP

مديرية تطوير الأداء: DDP

مديرية تنمية وتطوير المواهب: DDT

مديرية الفروع والمساهمات: DFP

شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 20 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 221 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، فالبنك الوطني الجزائري له أهداف مسطرة على المدى الطويل والمتوسط مستخلصة من الاستراتيجية الخاصة والعامة للبنك، يمكن ذكر ما يلي:

1. المهام: تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف ... إلخ؛
- إقراض المنشآت الصناعية العامة والخاصة؛
- خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية عند التسديد؛
- تسيير نشاط البنوك الأجنبية إضافة لصناديق القرض الفلاحي؛
- تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة استثمارها؛
- يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية (في التجارة الخارجية).

2. الأهداف: للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء ونذكر منها:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق؛
- توسيع ونشر الشبكة وتقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية، لا تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛
- تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والنقدية.

المطلب الثالث: تقديم الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة

تقديم قسم المالية ومحاسبة بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة 743

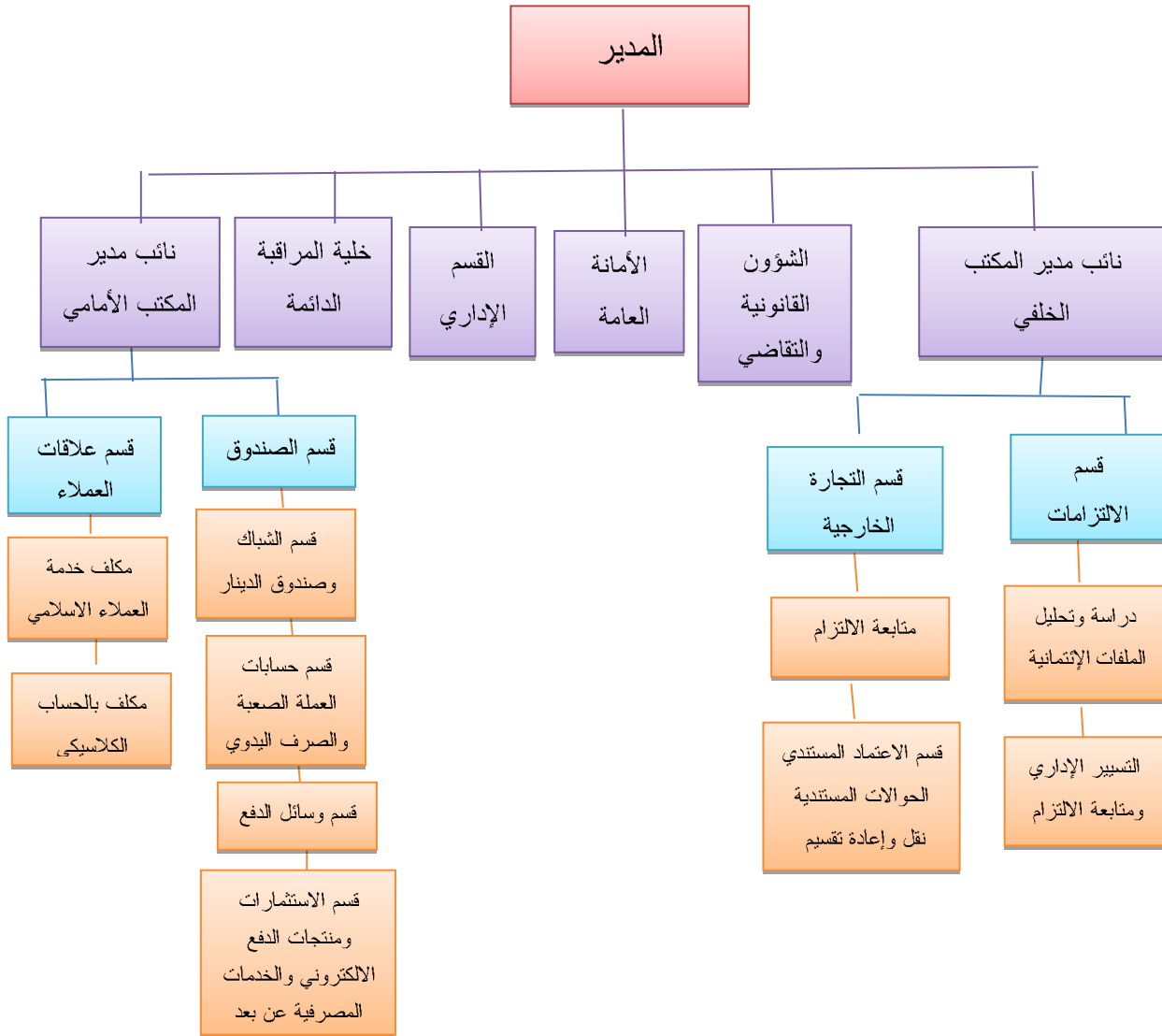
يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه، فهو بنك عمومي يختص بالقيام العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

1. نشأة الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم (743) في 3 ماي 2003 كوكالة رئيسية من بين 03 وكالات تابعة لمدينة سكيكدة، تقع في حي الممرات 20 أوت 1955، تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه والعمل على تنفيذ السياسة المالية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للمؤسسات الناشئة وكذا المصغرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

2. الهيكل التنظيمي لوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة رقم 743 سكيكدة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

حسب المشور الوزاري رقم: 2361 المؤرخ في 11 جانفي 2022 تم تقسيم الوكالة 743 للبنك

الوطني الجزائري لولاية سكيكدة وتحديد المهام كما يلي:

(1) مدير الوكالة: يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية سكيكدة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة لوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إنجاز العمال والبرامج المتعلقة بالبنك وتتبع له كل من:

(2) الشؤون القانونية والتقاضي: الوكالة لديها وحدة الشؤون القانونية والتقاضي تتألف وفقا لمستوى نشاط محام واحد أو أكثر.

(3) الأمانة العامة (السكرتاريا): مهمتها مساعدة المدير ونائبه في مهامها لكنها لا تقوم بالعمليات البنكية.

(4) القسم الإداري: مهمته جلب موظفي الأموال، حفظ الودائع وإعطاء القروض للزبائن.

(5) خلية المداومة: تتمثل مهامه فيما يلي:

- مراقبة عمليات المحاسبة وضبطها علما أن الوكالة تعتمد المحاسبة التحليلية؛

- متابعة وتعديل أي خطأ يتم اكتشافه؛

- ضمان الوجود المادي للأوراق المفسرة لجميع العمليات؛

(6) نائب مدير المكتب الخلفي: يتولى تسيير كل من:

- قسم الالتزامات (دراسة وتحليل الملفات الائتمانية، التسيير الإداري ومتابعة الالتزام)؛

- قسم التجارة الخارجية (متابعة الالتزام، قسم الاعتماد المستندي الحوالات المستندية، نقل وإعادة تقسيم).

(7) نائب مدير المكتب الامامي: يتولى مهمة تسيير كل من:

- قسم الصندوق: (قسم الشباك وصندوق الدينار، قسم حسابات العملة الصعبة والصرف اليدوي، قسم وسائل

الدفع، قسم الاستثمارات ومنتجات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عن بعد)؛

- قسم علاقات العملاء: (مكلف خدمة العملاء الإسلامي، مكلف بالحساب الكلاسيكي)

3. وظائف بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة BNA 743:

تتلخص وظائف وكالة رقم 743 البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

• الغرض من هذا التعميم هو تحديد مهام وتنظيم الوكالات وتوزيع المخططات التنظيمية الخاصة بكل منها في الملحق، هذه المنظمة الجديدة هي جزء من التغييرات المختلفة التي حدثت في البيئة المصرفية.

وهو يشتمل على المزيد من المهام الجديدة ذات الطبيعة التجارية والتحكم والأمان مما يسمح للوكالة بلعب دورها بالكامل كمحاور ومدير لمحفظة العملاء بهدف تقديم خدمة ذات جودة أفضل وتلبية متطلبات السوق الجديدة.

- الوكالة جهة عمل تجاري مهمتها الرئيسية يتألف من:

البحث وجمه الموارد، توزيع الاعتمادات، إدارة وسائل الدفع، إدارة العمليات ذات الصلة.

- ✓ كنقطة بيع تشرف الوكالة على تطويرها وربحياتها حسن النية من خلال توزيع ووضع المنتجات والخدمات المخصصة للعملاء وفقا للسياسة التجارية للبنك وتوجيهات الإدارة العامة؛
- ✓ للوكالة صلاحيات إدارية في حدود الصلاحيات المنوطة بها الممنوحة على هذا النحو، فإنه يحرص على حماية صورة العلامة التجارية للبنك ويضمن تطويرها في إطار الأهداف المحددة له؛
- ✓ اتخاذ كافة الوسائل المتاحة لها بقصد المصرفية المثلى التي تسمح لها بجمع واستنزاف موارد جديدة؛
- ✓ يقوم بتنفيذ معاملات العميل بجدية ووفقا لما هو وارد في النصوص التنظيمية والعضوية سارية المفعول.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

بهدف تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج، قمنا باتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك لغرض جمع وتحليل بيانات الدراسة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة، كما يلي:

1. مجتمع الدراسة:

عند اختيار مجتمع الدراسة قمنا بالتركيز على المؤهل العلمي، كشرط أساسي لتوزيع الاستثمارات على عينة الدراسة، وذلك بغية قدرة افراد العينة على التعامل مع الاستبيان واستيعاب المحاور بدقة.

وبالتالي كان التركيز على مجموعة من الإطارات والموظفين العاملين في البنك الوطني الجزائري BNA عبر الوكالات التالية: (وكالة سكيكدة 743، وكالة تمالوس 436، وكالة القل 487) الحاصلين على شهادات علمية في المحاسبة والمالية والتسيير وأصحاب الخبرة العلمية.

2. عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة قمنا بتوزيع 36 استمارة استبيان في البنك الوطني الجزائري BNA بالوكالات الثلاثة شملت أفراد العينة المحددة والذين تتوفر فيهم الشروط العلمية والمهنية المطلوبة ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر.

الجدول رقم (02): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستثمارات الموزعة	40	100
الاستثمارات المفقودة	4	10
الاستثمارات الملغاة	0	0
الاستثمارات الصالحة	36	90

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على استمارة الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن العدد الإجمالي للاستثمارات الموزعة قد بلغ 40 استثمارة، منها 36 استثمارة صالحة، في حين فقدت 3 استثمارات المتبقية ولم يتم استيرادها.

المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب ثبات أداة الدراسة وصدق الاستبيان

1. ثبات أداة الدراسة:

جدول رقم (03): معامل ألفا كرونباخ لكل محور

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المعلومات النوعية للعميل	04	0,789
التدفقات النقدية والقدرة المالية	04	0,933
كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني	04	0,772
التحليل الائتماني		0,892
التعثر المالي		0,900
المجموع	22	0,915

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول رقم (02) وبالاتماد على النتائج المحصل عليها نلاحظ بأن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمختلف المحاور تجاوز 60% وهي تتراوح بين 0,772 و 0,933 وهي قيمة مرتفعة، حيث كانت القيمة الإجمالية لمعامل الفاكرونباخ هي 0,915 وهي قيمة مرتفعة كذلك، وهذا يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات التي تضمنتها الاستبانة.

2. صدق الاتساق الداخلي:

لقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

المحور الأول: التحليل الائتماني

أولاً: المعلومات النوعية للعميل

الجدول رقم (04): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المعلومات النوعية للعميل

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يلتزم البنك بجمع وتحليل كافة المعلومات الائتمانية التاريخية للعميل قبل اتخاذ قرار المنح.	0,641**	0,000
02	يقوم البنك بتقييم "الشخصية والسمعة" للعميل كمعيار أساسي للتنبؤ بمدى جديته في السداد.	0,855**	0,000
03	يدرس البنك المركز التنافسي للعميل في السوق الضمان استمرارية نشاطه.	0,799**	0,000
04	يقوم البنك بالتأكد من كفاءة وخبرة الإدارة العليا للمؤسسة الطالبة للقرض كأحد محددات قبول الائتمان.	0,827**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات المعلومات النوعية للعميل تراوحت ما بين

0,641 و 0,855 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً: التدفقات النقدية والقدرة المالية

الجدول رقم (05): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	يعتمد البنك على تحليل التدفقات النقدية المستقبلية بدلاً من الاعتماد الكلي على الضمانات العينية.	0,929**	0,000
02	يستخدم البنك نماذج التنبؤ لتقييم احتمالية سقوط العميل في أزمة سيولة.	0,928**	0,000
03	يركز البنك في التحليل الائتماني على قياس نسبة تغطية خدمة الدين لضمان قدرة العميل على السداد من أرباحه التشغيلية.	0,895**	0,000
04	يقوم البنك بإجراء اختبارات الحساسية لمعرفة مدى تأثير قدرة العميل على السداد في حال تغيرت الظروف الاقتصادية.	0,900**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية تراوحت ما بين 0,895 و 0,929 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثاً: كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني

الجدول رقم (06): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	يطبق البنك نظام التنقيط الائتماني لتصنيف العملاء بدقة وتحديد فئات المخاطر.	0,806**	0,000
02	يقوم البنك بتحديث ملفات الائتمان بشكل دوري لرصد أي بوادر تعثر مالي مبكر لدى العميل.	0,792**	0,000
03	يعتمد البنك على تقارير "مركزية المخاطر" لتقييم حجم مديونية العميل الخارجية.	0,783**	0,000
04	يستخدم البنك التحليل الائتماني في تحديد سعر الفائدة بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة للعميل.	0,714**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني تراوحت ما بين 0,714 و0,806 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

اجمالي محور التحليل الائتماني:

الجدول رقم (07): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات إجمالي محور التحليل الائتماني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	المعلومات النوعية للعميل	0,709**	0,000
02	التدفقات النقدية والقدرة المالية	0,886**	0,000
03	كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني	0,853**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات محور التحليل الائتماني تراوحت ما بين 0,709 و0,886 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثاني: التعثر المالي

الجدول رقم (08): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات التعثر المالي

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	يعتمد البنك بشكل أساسي على تقارير التصنيف الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان. تغطي الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض	0,724**	0,000
02	تغطي الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض والفوائد المترتبة.	0,687**	0,000
03	يمتلك البنك خطط طوارئ تمويلية فعالة لمواجهة أي سحب مفاجئ للودائع.	0,834**	0,000
04	تتوافق آجال استحقاق الالتزامات المالية للبنك مع آجال استحقاق أصوله.	0,755**	0,000

05	يحتفظ البنك بنسبة كافية من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها لنقد فوراً دون خسارة.	0,765**	0,000
06	تتوفر في البنك أنظمة رقابة داخلية صارمة تضمن الفصل التام بين المهام الحساسة	0,806**	0,000
07	تجري إدارة المخاطر اختبارات ضغط دورية لتقييم قدرة البنك على مواجهة الأزمات.	0,697**	0,000
08	يأخذ البنك في الاعتبار مدى ارتباط استثماراته بالمؤسسات الأخرى لتجنب انتقال الأزمات.	0,563**	0,000
09	تحافظ القاعدة الرأسمالية للبنك على مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب (بازل 3).	0,733**	0,000
10	يقوم البنك بتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف والفائدة على كفاية رأس المال بشكل مستمر ودقيق.	0,714**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات محور **التعثر المالي** تراوحت ما بين 0,563 و0,834 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

اجمالي محاور الدراسة:

الجدول رقم (09): قياس صدق الاتساق الداخلي لإجمالي محاور الدراسة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	التحليل الائتماني	0,966**	0,000
02	التعثر المالي	0,682**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لإجمالي مجاور الدراسة تراوحت 0,682 و 0,966 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول: رقم (10): التوزيع الطبيعي لمجاور الدراسة

Kolmogorov-smirnov			
المجاور	قيمة Z	Sig*	نتيجة الاختبار
جميع مجاور الدراسة	0,946	0,332	تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن قيمة مستوى المعنوية (Sig) يقدر ب 0,332 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وبالتالي، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يجب اختيار الاختبارات العلمية.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى: تحليل اتجاهات أفراد العينة حول محاور الاستبيان، تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان

سيتم تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان وذلك بواسطة تحليل محور البيانات الشخصية والوظيفية.

1. البيانات الشخصية:

أولاً: الجنس

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

جدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

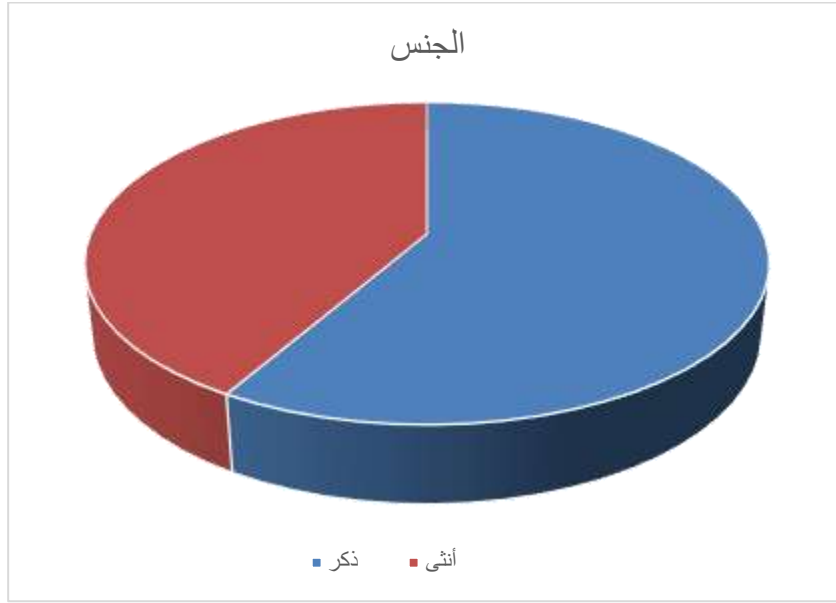
الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	21	58,3%
أنثى	15	41,7%
المجموع	36	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن أغلبية عينة الدراسة من فئة الذكور بنسبة 58,3%، ثم تليها فئة الإناث وذلك بنسبة 41,7%، وهذا راجع إلى أن طبيعة العجز المصرفي في الوكالات التجارية، والذي يتطلب مجهودا مستمرا وساعات عمل مرنة تمتد لما بعد الدوام الرسمي، وهي ظروف عمل تتماشى بشكل أكبر من التزامات فئة الذكور

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



2. محور البيانات الوظيفية

أولاً: المؤهل العلمي

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (12) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

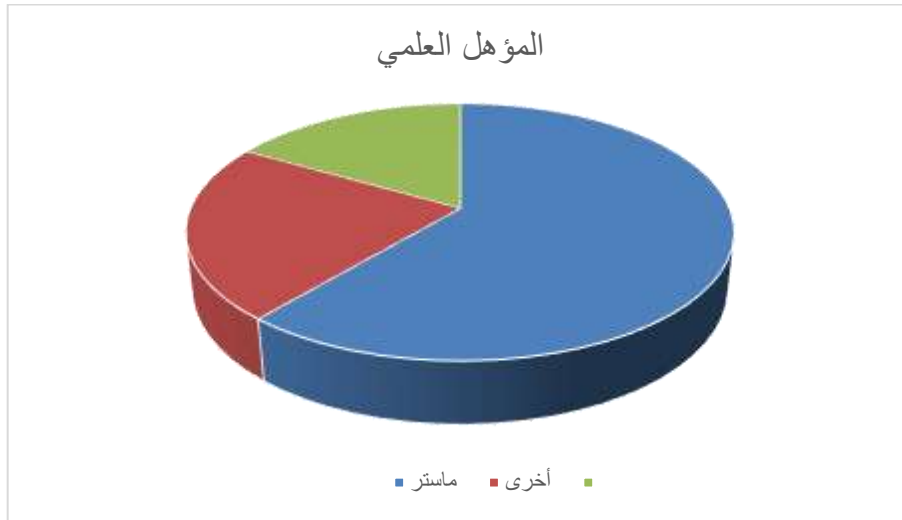
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	22	61,1%
ماستر	8	22,2%
ماجستير	0	0%
دكتوراه	0	0%
أخرى	6	16,7%
المجموع	36	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة متحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 61,1%، ثم تليها نسبة الأفراد المتحصلين على شهادة ماستر وذلك بنسبة 22,2%، وفي الأخير تأتي نسبة الأفراد المتحصلين على شهادات أخرى غير المذكورة سابقا بنسبة قدرها 16,7%، وهذا راجع إلى أن شهادة ليسانس تشكل الشرط الأساسي والمعياري القياسي للتوظيف في معظم الرتب البنكية.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



ثانيا: التخصص العلمي

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

جدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	6	16,7%
إدارة مالية	10	27,8%
إدارة أعمال	3	8,3%
اقتصاد	3	8,3%
أخرى	14	38,9%
المجموع	36	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلبية أفراد العينة لديهم تخصصات علمية أخرى غير (محاسبة، إدارة مالية، إدارة أعمال، اقتصاد) بنسبة 38,9%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم تخصص إدارة مالية بنسبة 27,8%، تأتي بعد ذلك نسبة 16,7% من الأفراد الذين لديهم تخصص محاسبة، وفي الأخير تأتي نسبة 8,3% من الأفراد الذين لديهم تخصص إدارة أعمال واقتصاد، وهذا راجع إلى أن وهذا راجع إلى أن تنوع وظائف البنك والتي لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تتطلب تخصصات قانونية وتقنية أخرى (كالحقوق والإعلام الآلي).

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي



ثالثاً: المنصب الوظيفي

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي

جدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

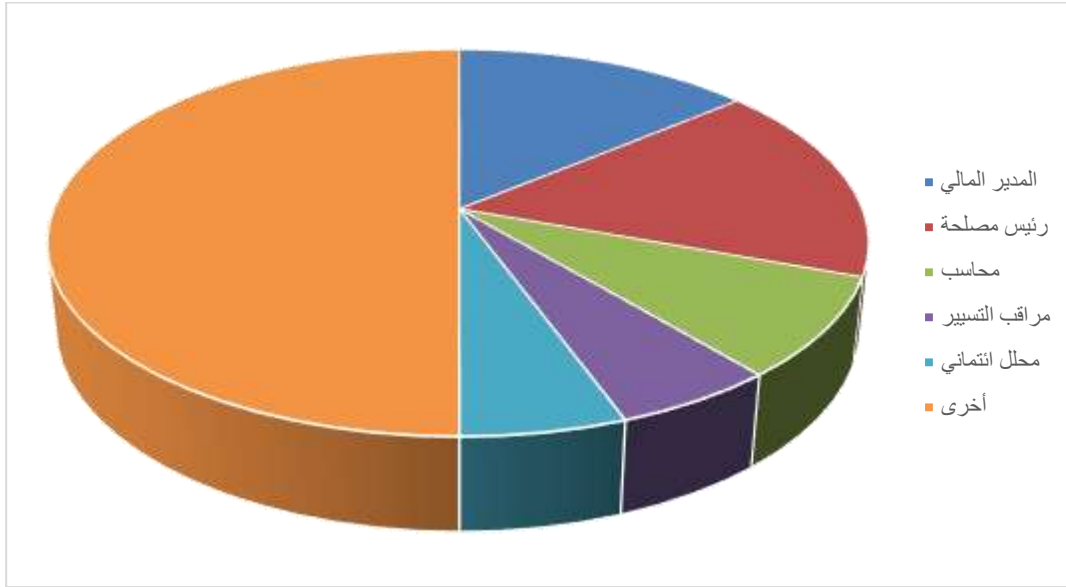
المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
المدير المالي	5	13,9%
رئيس مصلحة	6	16,7%
محاسب	3	8,3%
مراقب التسيير	2	5,6%
محلل ائتماني	2	5,6%
أخرى	18	50%
المجموع	36	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة يندرجون ضمن وظائف أخرى غير المناصب التالية (المدير المالي، رئيس مصلحة، محاسب، مراقب التسيير، محلل ائتماني) بنسبة 50%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة رئيس مصلحة وذلك بنسبة 16,7%، تليها بعد ذلك نسبة 13,9% من الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة المدير المالي، ثم بعد ذلك نسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة محاسب بنسبة 8,3%، وفي الأخير تأتي نسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة مراقب التسيير ومحلل ائتماني بنسبة 5,6%، وهذا راجع إلى أن الوظائف التنفيذية كأعوان الشباك وأبناء الصندوق تمثل الكتلة الأساسية والعدد الأكبر من موظفي الوكالة، مقارنة بالوظائف الإدارية والقيادية.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي



رابعاً: الخبرة المهنية

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

جدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	16,7%
من 5 إلى 10 سنوات	8	22,2%
من 10 إلى 15 سنة	11	30,6%
أكثر من 15 سنة	11	30,6%
المجموع	36	100%

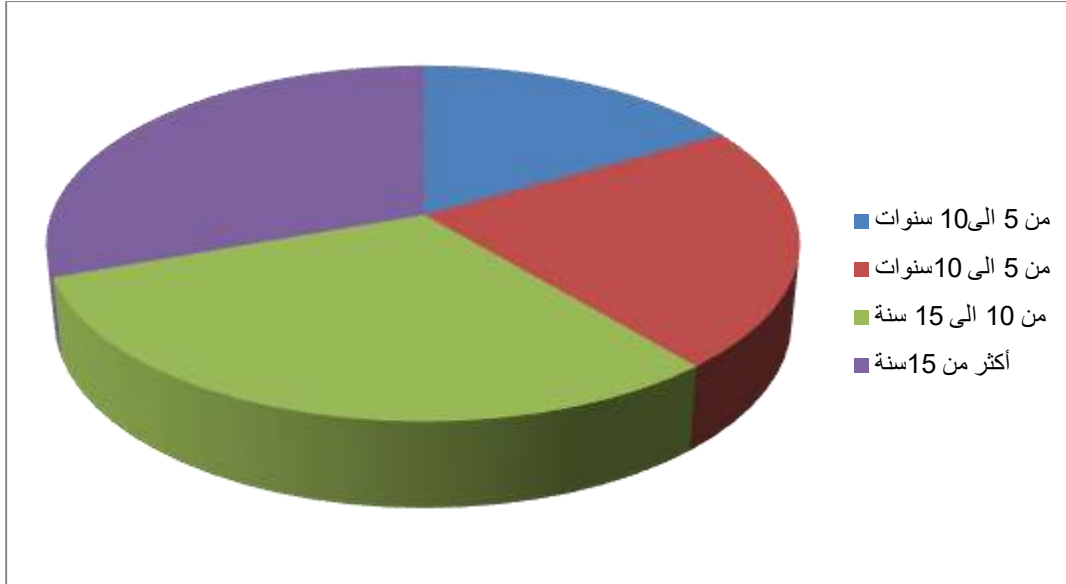
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية من 10 إلى 15 سنة وأكثر من 15 سنة بنسبة 30,6%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات وذلك بنسبة 22,2%، وفي الأخير تأتي نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات بنسبة 16,7%، وهذا راجع إلى

الاستقرار الوظيفي الكبير الذي يتميز بها قطاع البنوك العمومية، والاعتماد على عنصر الخبرة والكفاءات القديمة لتسيير المخاطر والعمليات المصرفية الحساسة.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



3. تحليل محاور الدراسة:

أولاً: تحليل عبارات التحليل الائتماني

المعلومات النوعية للعميل

يمكن تلخيص عبارات المعلومات النوعية للعميل فيما يلي:

جدول رقم (16): الوسط الحسابي لعبارات المعلومات النوعية للعميل

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يلتزم البنك بجمع وتحليل كافة المعلومات الائتمانية التاريخية للعميل قبل اتخاذ قرار المنح.	3,75	,9670	مرتفع	2
2	يقوم البنك بتقييم "الشخصية والسمعة" للعميل كمعيار أساسي للتنبؤ بمدى جديته في السداد.	3,72	1,085	مرتفع	3
3	يدرس البنك المركز التنافسي للعميل في السوق الضمان استمرارية نشاطه.	3,75	1,105	مرتفع	2
4	يقوم البنك بالتأكد من كفاءة وخبرة الإدارة العليا للمؤسسة الطالبة للقرض كأحد محددات قبول الائتمان.	4,00	1,014	مرتفع	1
الإجمالي	المعلومات النوعية للعميل	3,80	,8170	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات المعلومات النوعية للعميل والتي جاءت كما يلي:

1-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (4) يساوي 4,00 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,80 وانحراف معياري 1,014، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يقوم بالتأكد من كفاءة وخبرة الإدارة العليا للمؤسسة الطالبة للقرض كأحد محددات قبول الائتمان.

2-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) (3) يساوي 3,75 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,80 وانحراف معياري 0,967 و1,105 على الترتيب، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد

عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يلتزم بجمع وتحليل كافة المعلومات الائتمانية التاريخية للتعامل قبل اتخاذ قرار المنح، كما أنه يدرس المركز التنافسي للتعامل في السوق لضمان استمرارية نشاطه.

3- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (2) يساوي 3,72 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,80 وانحراف معياري 1,085، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يقوم بتقييم الشخصية والسمعة للتعامل كمعيار أساسي للتنبؤ بمدى جديته في السداد.

التدفقات النقدية والقدرة المالية

يمكن تلخيص عبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية فيما يلي:

جدول رقم(17): الوسط الحسابي لعبارات التدفقات النقدية والقدرة المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يعتمد البنك على تحليل التدفقات النقدية المستقبلية بدلاً من الاعتماد الكلي على الضمانات العينية.	3,69	1,190	مرتفع	1
2	يستخدم البنك نماذج التنبؤ لتقييم احتمالية سقوط العميل في أزمة سيولة.	3,58	1,130	مرتفع	3
3	يركز البنك في التحليل الائتماني على قياس نسبة تغطية خدمة الدين لضمان قدرة العميل على السداد من أرباحه التشغيلية.	3,58	,9960	مرتفع	3
4	يقوم البنك بإجراء اختبارات الحساسية لمعرفة مدى تأثير قدرة العميل على السداد في حال تغيرت الظروف الاقتصادية.	3,63	1,046	مرتفع	2
الإجمالي	التدفقات النقدية والقدرة المالية	3,62	,9970	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات التدفقات النقدية والقدرة المالية والتي جاءت كما يلي:

1- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) يساوي 3,69 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,62 وانحراف معياري 1,190، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يعتمد على تحليل التدفقات النقدية المستقبلية بدلا من الاعتماد الكلي على الضمانات العينية.

2- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (4) يساوي 3,63 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,62 وانحراف معياري 1,046، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يقوم بإجراء اختبارات الحساسية لمعرفة مدى تأثير قدرة العميل على السداد في حال تغيرت الظروف الاقتصادية.

3- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (2) (3) يساوي 3,58 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,62 وانحراف معياري 1,130 و 0,996 على الترتيب، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يستخدم نماذج التنبؤ لتقييم احتمالية سقوط العميل في أزمة سيولة ويركز في التحليل الائتماني على قياس نسبة تغطية خدمة الدين لضمان قدرة العميل على السداد من أرباحه التشغيلية.

كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني

يمكن تلخيص عبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني فيما يلي:

جدول رقم (18): الوسط الحسابي لعبارات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يطبق البنك نظام التتقيط الائتمان لتصنيف العملاء بدقة وتحديد فئات المخاطر.	3,38	1,128	متوسط	4
2	يقوم البنك بتحديث ملفات الائتمان بشكل دوري لرصد أي بواذر تعثر مالي مبكر لدى العميل.	3,66	,9560	مرتفع	2
3	يعتمد البنك على تقارير "مركزية المخاطر" لتقييم حجم مديونية العميل الخارجية.	3,55	1,026	مرتفع	3
4	يستخدم البنك التحليل الائتماني في تحديد سعر الفائدة بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة للعميل.	3,75	1,155	مرتفع	1
الإجمالي	كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني	3,59	,8240	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني والتي جاءت

كما يلي:

1-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (4) يساوي 3,75 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,59 وانحراف معياري 1,155، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يستخدم التحليل الائتماني في تحديد سعر الفائدة بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة للعميل.

2-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (2) يساوي 3,66 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,59 وانحراف معياري 0,956، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يقوم بتحديث ملفات الائتمان بشكل دوري لرصد أي بواذر تعثر مالي مبكر لدى العميل.

3-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (3) يساوي 3,55 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,59 وانحراف معياري 1,026، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يعتمد على تقارير مركزية المخاطر لتقييم حجم مديونية العميل الخارجية.

4-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) يساوي 3,38 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,59 وانحراف معياري 1,128، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يطبق ولكن ليس بدرجة كبيرة نظام التتقيط الائتمان لتصنيف العملاء بدقة وتجديد فئات المخاطر.

ثانيا: تحليل عبارات التعثر المالي

يمكن تلخيص عبارات التعثر المالي فيما يلي:

جدول رقم (19): الوسط الحسابي لعبارات التعثر المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يعتمد البنك بشكل أساسي على تقارير التصنيف الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان. تغطي الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض	3,19	1,141	متوسط	6
2	تغطي الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض والفوائد المترتبة.	3,27	1,085	متوسط	5
3	يمتلك البنك خطط طوارئ تمويلية فعالة لمواجهة أي سحب مفاجئ للودائع.	3,27	1,185	متوسط	5
4	تتوافق آجال استحقاق الالتزامات المالية للبنك مع آجال استحقاق أصوله.	3,27	,9130	متوسط	5
5	يحتفظ البنك بنسبة كافية من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها لنقد فوراً دون خسارة.	3,36	1,099	متوسط	4

6	تتوفر في البنك أنظمة رقابة داخلية صارمة تضمن الفصل التام بين المهام الحساسة	3,63	9900,	مرتفع	1
7	تجري إدارة المخاطر اختبارات ضغط دورية لتقييم قدرة البنك على مواجهة الأزمات.	3,58	9370,	مرتفع	2
8	يأخذ البنك في الاعتبار مدى ارتباط استثماراته بالمؤسسات الأخرى لتجنب انتقال الأزمات.	3,44	9980,	مرتفع	3
9	تحافظ القاعدة الرأسمالية للبنك على مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب (بازل 3).	3,00	1,195	متوسط	8
10	يقوم البنك بتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف والفائدة على كفاية رأس المال بشكل مستمر ودقيق.	3,11	9180,	متوسط	7
الإجمالي	التعثر المالي	3,31	7630,	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات **التعثر المالي** والتي جاءت كما يلي:

1- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (6) يساوي 3,63 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 0,990، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يتوفر فيه أنظمة رقابة داخلية صارمة تضمن الفصل التام بين المهام الحساسة.

2- المتوسط الحسابي للعبارة رقم (7) يساوي 3,58 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 0,937، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن إدارة المخاطر تجري اختبارات ضغط دورية لتقييم قدرة البنك على مواجهة الأزمات.

3-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (8) يساوي 3,44 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 0,998، وهذا ما يبين درجة موافقة مرتفعة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يأخذ في الاعتبار مدى ارتباط استثماراته بالمؤسسات الأخرى لتجنب انتقال الأزمات.

4-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) يساوي 3,36 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 1,099، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يحتفظ ولكن ليس بنسبة كافية من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها لنقد فورا دون خسارة.

5-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (2) (3) (4) يساوي 3,27 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 1,085 و 1,185 و 0,913 على الترتيب، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك الضمانات التي يطلبها البنك تغطي نوعا ما كامل قيمة القروض والفوائد المترتبة عليها، كما أنه يمتلك ولكن ليس بدرجة كبيرة خطط طوارئ تمويلية فعالة لمواجهة أي سحب مفاجئ للودائع، وأن اجال استحقاق الالتزامات المالية للبنك تتوافق نوعا ما مع اجال استحقاق أصوله.

6-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) يساوي 3,19 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 1,141، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يعتمد نوعا ما بشكل أساسي على تقارير التصنيف الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

7-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (10) يساوي 3,11 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 0,918، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن البنك يقوم نوعا ما بتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف والفائدة على كفاية رأس المال بشكل مستمر ودقيق.

8-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (9) يساوي 3,00 وهو أقل من المتوسط الحسابي الإجمالي وبالبالغ 3,46 وانحراف معياري 1,195، وهذا ما يبين درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن القاعدة الرأسمالية للبنك تحافظ نوعا ما على مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب (بازل 3).

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار الفرضية الأولى:

H0 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

H1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

الجدول (20): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F
الفرضية الأولى	0,348	2,341	0,025	0,373	0,139	5,483

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يوضح الجدول رقم (20) دور بعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد دور لبعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,373) عند مستوى دلالة 0,025 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,139) أي ما قيمته (13,9%) من التغيرات في مستوى مخاطر التعثر المالي ناتج عن التغير في مستوى أهمية بعد المعلومات النوعية للعميل، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,348) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية بعد المعلومات النوعية للعميل يؤدي إلى الزيادة في مستوى مخاطر التعثر المالي وما يبين معنوية هذا الدور قيمة F (5,483) وقيمة T (2,341) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 $\alpha \leq$ لبعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

2. اختبار الفرضية الثانية:

H0 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

H1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

الجدول (21): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر

التعثر المالي المصرفي ببنك BNA

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F
الفرضية الثانية	0,256	2,072	0,046	0,335	0,112	4,293

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يوضح الجدول رقم (21) دور بعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد دور لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,335) عند مستوى دلالة 0,046 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,112) أي ما قيمته (11,2%) من التغيرات في مستوى مخاطر التعثر المالي ناتج عن التغير في مستوى أهمية بعد التدفقات النقدية والقدرة المالية ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,256) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية بعد التدفقات النقدية والقدرة المالية يؤدي إلى الزيادة في مستوى مخاطر التعثر المالي وما يبين معنوية هذا الدور قيمة F (4,293) وقيمة T (2,072) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

H0 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

H1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

الجدول (22): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور بعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل

مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F
الفرضية الثالثة	0,427	3,026	0,005	0,461	0,212	9,157

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يوضح الجدول رقم (22) دور بعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد دور لبعء كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,461) عند مستوى دلالة 0,005 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,212) أي ما قيمته (21,2%) من التغيرات في مستوى مخاطر التعثر المالي ناتج عن التغير في مستوى أهمية بعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0,427) وهذا يعبر عن أن الزيادة في مستوى أهمية بعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني يؤدي إلى الزيادة في مستوى مخاطر التعثر المالي وما يبين معنوية هذا الدور قيمة F (9,157) وقيمة T (3,026) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لبعء كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

4. اختبار الفرضية الرابعة:

H0: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

H1: توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

1. الجنس:

الجدول رقم (23): اختبار T في حالة عينتين مستقلتين

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
21	3,49	0,722	-0,994	0,327
15	3,71	0,539		
ذكر				
أنثى				

المصدر: _من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

من الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي للإناث بلغ قيمة 3.71 وانحراف معياري 0.539 وهو أعلى من المتوسط الحسابي للذكور البالغ 3.49 وانحراف معياري 0.722، كما جاءت نتيجة اختبار T -0.994 بمستوى معنوية 0.327 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى الى متغير الجنس.

2. المؤهل العلمي:

جدول رقم (24): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0,169	2	0,085	0,189	0,829
داخل المجموعات	14,776	33	0,448		
المجموع	14,946	35			

المصدر: _من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,829 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى الى متغير المؤهل العلمي.

3. التخصص العلمي:

جدول رقم (25): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار التخصص العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2,346	4	0,586	1,443	0,243
داخل المجموعات	12,600	31	0,406		
المجموع	14,946	35			

المصدر: _من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,243 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى الى متغير التخصص العلمي.

4. المنصب الوظيفي:

جدول رقم: (26) اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار المنصب الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4,196	5	0,839	2,342	0,066
داخل المجموعات	10,650	30	0,358		
المجموع	14,946	35			

المصدر: _من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,066 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى الى متغير المنصب الوظيفي.

5.الخبرة المهنية:

جدول رقم (27): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الخبرة المهنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0,313	3	0,104	0,228	0,876
داخل المجموعات	14,632	32	0,457		
المجموع	14,946	35			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,876 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد هناك فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى الى متغير الخبرة المهنية.

5. اختبار الفرضية الرئيسية:

H0 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

H1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

الجدول (28): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي

المصرفي ببنك BNA

المحور	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة
الفرضية الرئيسية	0,509	0,259	3,737	0,021

المصدر: _من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21.

يوضح الجدول رقم (28) دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي، حيث أظهرت النتائج أنه يوجد دور للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,509) عند مستوى دلالة 0,021 أقل من 0,05 ومعامل تحديد (0,259) أي ما قيمته (25,9%) من التغيرات في مستوى مخاطر التعثر المالي ناتج عن التغير في مستوى أهمية التحليل الائتماني، وما يبين معنوية هذا الدور قيمة F (3,737) عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أثارت الدراسة عدة تساؤلات وقدمت مجموعة فرضيات وضعت لغرض التحقق من أثر التحليل الإئتماني في الحد من مخاطر التعثر المالي وتحقيق الاستقرار المصرفي، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج والتي ساهمت في حل إشكالية الدراسة والإجابة على فرضياتها بعدما تم عرض وتحليل البيانات باستخدام برنامج spss، الذي أظهر سلامة عبارات الاستبانة وصدقها وثباتها لما وضعت لأجله.

كما تبين أن البنك محل الدراسة (بنك BNA) يسعى لتطبيق آليات التحليل الإئتماني وضوابط الحوكمة المصرفية للوقاية من الديون غير المنتظمة، ومن جهة أخرى فقد أبانت نتائج اختبار الفرضيات صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المتعلقة بها، مما يؤكد الدور الحيوي لفاعلية وكفاءة أدوات التحليل الإئتماني كخط دفاع أساسي لحماية المصرف من الوقوع في خطر التعثر المالي.



الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى أنه توجد علاقة طردية بين الائتمان والتعثر المصرفي تقوم على مبدأ السبب والنتيجة، فكلما كان منح الائتمان قائما على تحليل دقيق للمقترض انخفض احتمال تحول القرض إلى ديون متعثرة والعكس صحيح.

كما بينت الدراسة أن التحليل الائتماني الذي يعتمد على دراسة الجوانب المالية والقانونية للعميل، يساعد البنك في اتخاذ القرار وتفاذي المخاطر، لكن فعالية التحليل تبقى محدودة ما لم تدعمها حوكمة مصرفية تضمن الشفافية واستقلالية القرارات، وعليه فإن العلاقة بين الائتمان والتعثر والحوكمة علاقة تكاملية، فالتحليل الائتماني السليم يقلل من التعثر والحوكمة تضمن تطبيقه بموضوعية، وعليه فإن ضبط العلاقة بين الائتمان والتعثر يمر حتما عبر تحسين التحليل الائتماني وتفعيل الحوكمة.

وتوصلنا في هذا الدراسة إلى العديد من النتائج المتضمنة اختبار الفرضيات والوقوف على نقاط القوة والضعف لدى البنك الجزائري الوطني BNA.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة على عدة نتائج، يمكن إبراز أهمها في الآتي:

- من خلال قيام معامل الارتباط لعبارات المحور الأول والثاني أنها موجبة جميعها ودالة احصائيا، ومنه تعتبر عبارات الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله؛
- غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الذكور بنسبة 58,3% من إجمالي أفراد العينة؛
- أغلبية أفراد العينة المشاركين في الدراسة مستواهم التعليمي ليسانس بنسبة 61,1% من إجمالي أفراد العينة؛
- أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم تخصصات علمية أخرى غير (محاسبة، إدارة مالية، إدارة أعمال، اقتصاد) بنسبة 38,9%؛
- أغلبية أفراد عينة الدراسة يندرجون ضمن وظائف أخرى غير المناصب التالية (المدير المالي، رئيس مصلحة، مراقب تسيير، محلل ائتماني) بنسبة 50%؛
- معظم أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية من 10 على 25 سنة وأكثر من 25 سنة بنسبة 30,6%؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لبعد المعلومات النوعية للعميل في تقليل مخاطر التعثر المصرفي ببنك BNA بمعامل ارتباط بلغ 0,373، ومعامل تحديد 13,9%؛

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لبعد التدفقات النقدية والقدرة المالية في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA بمعامل ارتباط 0,335 ومعامل تحديد 11,2%؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لبعد كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA بمعامل ارتباط ومعامل تحديد 21,2%؛
- عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة المدروسة حول دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية عند مستوى معنوية 0,05؛
- وجود دور إجمالي للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي ببنك BNA بمعامل ارتباط 0,05 ومعامل تحديد 25,9%؛
- أظهرت النتائج أن البنك يقوم بالتأكد من كفاءة وخبرة الغدارة العليا للمؤسسة الطالبة للقرض كأحد محددات قبول الائتمان؛
- تبين أن البنك يعتمد على تحليل التدفقات النقدية المستقبلية بدلا من الإعتماد الكلي على الضمانات العينية؛
- تبين أن البنك يقوم بتحديث ملفات الائتمان بشكل دوري لرصد أي بوادر تعثر مالي مبكر لدى العميل؛
- يتوفر لدى البنك أنظمة رقابة داخلية صارمة تضمن الفصل التام بين المهام الحساسة؛
- على ضوء النتائج المتحصل عليها تبين أن البنك لا يطبق نظام التقييط الائتماني بدرجة كافية لتضيف العملاء، وتحديد فئات المخاطر؛
- عدم كفاية تغطية الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض والفوائد المترتبة؛
- افتقار البنك لخطط طوارئ تمويلية فعالة لمواجهة أي سحب مفاجئ للودائع.

الاقتراحات:

انطلاقاً من واقع الممارسات الائتمانية والنتائج المتوصل إليها ببنك BNA، نتقدم بالاقتراحات والتوصيات التالية:

- **التفعيل الصارم لنظام التقييط الائتماني:** نقترح على البنك ضرورة التطبيق الكامل والدوري لنظام التقييط الائتماني عند دراسة الملفات، وعدم الاعتماد على التقييمات التقليدية فقط، وذلك لتصنيف العملاء بدقة وتحديد فئات المخاطر الحقيقية قبل اتخاذ قرار منح القرض؛
- **تطوير سياسة الضمانات الائتمانية:** نوصي بوضع معايير أكثر صرامة لتقييم الضمانات التي يطلبها البنك، والتأكد من أن قيمتها الحالية والمستقبلية تغطي بالكامل قيمة القروض الممنوحة والفوائد المترتبة عليها طيلة فترة السداد لحماية أموال المصرف في حال تعثر العميل؛

- إعداد خطط طوارئ تمويلية لمواجهة أزمات السيولة: ضرورة قيام إدارة البنك بوضع خطط استباقية ووقائية فعالة تضمن توفير مصادر تمويل سريعة، لتمكين الوكالة من مواجهة أي سحبات مفاجئة وغير متوقعة للودائع دون التأثير على استقرارها المالي؛

- الاستثمار في التدريب المتخصص: تنظيم دورات تدريبية مستمرة لإطارات البنك ومحلي الائتمان حول كيفية دمج نماذج التنبؤ بالتعثر المالي مع نظام التنقيط، لرفع كفاءة اتخاذ القرار الائتماني والحد من الديون المتعثرة. آفاق الدراسة:

تعتبر دراسة دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي موضوعا هاما يجذب اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وفيما يلي بعض الآفاق الممكنة لهذه الدراسة والتي يقترح التركيز عليها مستقبلا:

- دراسة ميزات التحليل الائتماني الرقمي ونظم التنبؤ بالتعثر، وتأثيراتها الواسعة على البيئة المصرفية؛
- أثر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطوير دقة نظم التنقيط الائتماني بالبنوك التجارية الجزائرية؛

- مدى كفاءة تبني البنوك التجارية لنظم التقييم البديلة القائمة على خوارزميات "البيانات الضخمة" (Big Data) لشركات الاتصالات والمرافق في تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء؛

- مدى كفاءة استخدام العقود الذكية وتقنية "البلوكشين" (Blockchain) في تقييم وتحسين الضمانات الائتمانية وضمان تغطيتها للقروض؛

- أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS 9) على كفاءة التحليل الائتماني والوقاية من مخاطر التعثر المالي المصرفي؛

- دور آليات الأمن السيبراني في حماية سلامة قواعد البيانات المالية وضمان دقة قرارات منح الائتمان الرقمي بالمصارف.



قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد العلي، إدارة المخاطر الائتمانية، الجامعة الافتراضية السورية، 2021.
2. أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان التمويل المصرفي (2)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.
3. أ.د حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتطيل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
4. محمد كمال عفانة، الإدارة لائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2022.
5. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
7. هاني مريم، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

ثانياً: البحوث الجامعية

1. أطبيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث ل م د في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2017.
2. أسيا موساوي، أزمة القروض المصرفية المتعثرة، -دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.
3. خلود علي ظاهر رشدان أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف جامعة آل بيت، 2009.
4. جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ يتعثر المنشآت العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

5. ريم أمينة عقاد، نجمة جيلالي، التحليل لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة تيارت) 2014- 2016، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2017- 2018
6. سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009
7. قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (BEA) - وكالة قسنطينة -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013
8. نرمين الحمودي، غسان محمد، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في لمصارف السورية الخاصة -جامعة دمشق، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، تخصص أسواق مالية، 2016.
9. لؤي بدارين، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، 2019

ثالثاً: المقالات

1. ابراهيم محمد على الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، العدد 83، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية كلية العلوم والاقتصاد، العراق، 2010
2. إبراهيم مسعود الفرجاني، أ. هشام محمد اقليلة، دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية، مجلة علمية محكمة، العدد الخامس - ديسمبر 2023
3. بن سادات سليمة، يماني ليلي، أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2002- 2021)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2023.
4. د. بوسته رميضاء، أ. د. مصطفى عبد اللطيف، محاولة بناء مؤشرات التعثر المالي باستخدام طريقة المركبات الأساسية 2009- 2014 ACP، مخالف اضافات اقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 2 العدد 3. افريل 2018
5. ثامر على النويران، إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي. مجلة اضافات اقتصادية، العدد 02، المجلد 05، 2021
6. جابو سليم، تقييم فعالية التحليل التمييزي في إدارة مخاطر ائتمان المؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبسة نمودجا، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 09، عدد 02، أكتوبر 2023.

7. حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية -محدداتها، معاييرها وتطبيقاتها (مع الإشارة لحالة الجزائر)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
8. رضا منصور شيتة، وليد رمضان سالم، أثر المخاطر الرأسمالية في ربحية المصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية لمصرفي الجمهورية والصحارى للفترة 2008-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس عشر/ ديسمبر 2020.
9. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006.
10. د شايب باشا كريمة، فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار - الجزائر، المجلد: 02 العدد 01 السنة: جوان 2018
11. طلال سالمراهي الحساوي (2014) التنبؤ بالتعثر المالي الشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثره على EPSمجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 4 العدد 9)
12. عبد المجيد صغير بيرم، عبد العزيز بوخرص، الائتمان المصرفي مفهوم واحد وصور متعددة حول أهمية مراجعة نص المادة 68 من قانون النقد والقرض، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد 06، العدد 02، 2021.
13. د. عربوة محاد.د. زغبة طلال، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 03 - العدد: 05 - ديسمبر 2018
14. غادة عثمان الجحدي، راوية رضا عبيد، أثر حوكمة المصارف على تحسين الأداء المالي -دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 8، 2019.
15. فاروق فخري، يحي سعيدي، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي، -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، 2017
16. فخاري فاروق، سعيدي يحيى، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، 2017.
17. محمد البشير بن عمر، التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام نماذج Kida, Altman, Beaver دراسة حالة شركة الرواد للصناعات والخدمات بالوادي في الفترة 2017-2020، مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد 07 العدد: 01 مارس 2022م

18. محمد مرابط، فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021.

19. ياسين قريسي، تقدير درجة عدوى المخاطر النظامية بين أهم الساحات المالية خلال جائحة كورونا باستعمال نموذج BEKK- GARCH، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021.

رابعاً: التقارير

1. عبد اللطيف آسار فخري، التعثر المالي المصرفي: الأسباب وأساليب المعالجة، البنك المركزي العراقي، مكتب المحافظ، تشرين الثاني 2017.

خامساً: النصوص القانونية والقانونية

1. بنك الجزائر، نظام رقم 92-01 المؤرخ في 17 رمضان 1412 الموافق 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر،

www.algeria-of-algeria.dz

2. المراجع باللغة الأجنبية

1. Hassanpour Sara & Mehdi NaZemi Ardakani, The effect of pre-bakruptcy financial distress on earnings management tools, International review of management and marketing, 2017
2. Onakoya Adegbenmi Babatunde, & Olotu Eunice Ayooluwa, Bankruptcy and insolvency ; an exploration of relevant theories, international journal financial, 2017.
3. Rodriguez, R.A, A Required Debt Service Coverage Ratio Related to the Economic Value of the Asset Involved, journal of Financial Risk management, 13 (4).

الملاحق



الملحق رقم (01): الاستبيان
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان:

دور التحليل الائتماني في تقليل مخاطر التعثر المالي المصرفي
دراسة ميدانية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

مقيّم صبري

إعداد الطالبة:

كبير أماني

أرجو الإجابة على هذا الاستبيان وذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسب، كما نعلمكم أن المعلومات الواردة في هذا الاستبيان سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وشكرا مسبقا

السنة الجامعية 2025 - 2026

أولاً : المعلومات العامة (البيانات الشخصية والوظيفية) للمستجوبين استمارة البحث:

1/ الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

2/ المؤهل العلمي :

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐

4/ المنصب الوظيفي:

المدير المالي ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ مراقب التشغيل ☐ محلل انتماني ☐ أخرى ☐

5/ الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: التحليل الانتماني

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: المعلومات النوعية للعميل						
1	يلتزم البنك بجمع و تحليل كافة المعلومات الائتمانية التاريخية للعميل قبل اتخاذ قرار المنح.					
2	يقوم البنك بتقييم "الشخصية و السمعة" للعميل كمعيار أساسي للتنبؤ بمدى جديته في السداد.					
3	يدرس البنك المركز التنافسي للعميل في السوق الضمان استمرارية نشاطه.					
4	يقوم البنك بالتأكد من كفاءة وخبرة الإدارة العليا للمؤسسة					

					الطالبة للقرض كأحد محددات قبول الائتمان.	
البعد الثاني: التدفقات النقدية والقدرة المالية						
					يعتمد البنك على تحليل التدفقات النقدية المستقبلية بدلاً من الاعتماد الكلي على الضمانات العينية.	5
					يستخدم البنك نماذج التنبؤ لتقييم احتمالية سقوط العميل في أزمة سيولة.	6
					يركز البنك في التحليل الائتماني على قياس نسبة تغطية خدمة الدين لضمان قدرة العميل على السداد من أرباحه التشغيلية.	7
					يقوم البنك بإجراء اختبارات الحساسية لمعرفة مدى تأثير قدرة العميل على السداد في حال تغيرت الظروف الاقتصادية.	8
البعد الثالث: كفاءة وأدوات وأساليب التقييم الائتماني						
					يطبق البنك نظام التنقيط الائتماني لتصنيف العملاء بدقة وتحديد فئات المخاطر.	9
					يقوم البنك بتحديث ملفات الائتمان بشكل دوري لرصد أي بوادر تعثر مالي مبكر لدى العميل.	10
					يعتمد البنك على تقارير "مركزية المخاطر" لتقييم حجم مديونية العميل الخارجية.	11
					يستخدم البنك التحليل الائتماني في تحديد سعر الفائدة بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة للعميل.	12

المحور الثاني: التعثر المالي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتمد البنك بشكل أساسي على تقارير التصنيف الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.					
2	تغطي الضمانات التي يطلبها البنك كامل قيمة القروض والفوائد المترتبة.					
3	يملك البنك خطط طوارئ تمويلية فعالة لمواجهة أي سحب مفاجئ للودائع.					
4	تتوافق آجال استحقاق الالتزامات المالية للبنك مع آجال استحقاق أصوله.					
5	يحتفظ البنك بنسبة كافية من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها لنقد فوراً دون خسارة.					
6	تتوفر في البنك أنظمة رقابة داخلية صارمة تضمن الفصل التام بين المهام الحساسة.					
7	تجري إدارة المخاطر اختبارات ضغط دورية لتقييم قدرة البنك على مواجهة الأزمات.					
8	يأخذ البنك في الاعتبار مدى ارتباط استثماراته بالمؤسسات الأخرى لتجنب انتقال الأزمات.					
9	تحافظ القاعدة الرأسمالية للبنك على مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب (بازل 3).					
10	يقوم البنك بتقييم أثر تقلبات أسعار الصرف والفائدة على كفاية رأس المال بشكل مستمر ودقيق.					

الملحق رقم (02): مخرجات spss

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,789	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,933	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,772	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,892	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,900	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,915	22

Corrélations

		q1	q2	q3	q4	ch1
q1	Corrélation de Pearson	1	,612**	,234	,204	,641**
	Sig. (bilatérale)		,000	,170	,233	,000
	N	36	36	36	36	36
q2	Corrélation de Pearson	,612**	1	,465**	,597**	,855**
	Sig. (bilatérale)	,000		,004	,000	,000
	N	36	36	36	36	36
q3	Corrélation de Pearson	,234	,465**	1	,765**	,799**
	Sig. (bilatérale)	,170	,004		,000	,000
	N	36	36	36	36	36
q4	Corrélation de Pearson	,204	,597**	,765**	1	,827**
	Sig. (bilatérale)	,233	,000	,000		,000
	N	36	36	36	36	36
ch1	Corrélation de Pearson	,641**	,855**	,799**	,827**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		q5	q6	q7	q8	ch2
q5	Corrélation de Pearson	1	,900**	,708**	,757**	,929**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	36	36	36	36	36
q6	Corrélation de Pearson	,900**	1	,754**	,715**	,928**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	36	36	36	36	36
q7	Corrélation de Pearson	,708**	,754**	1	,838**	,895**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	36	36	36	36	36
q8	Corrélation de Pearson	,757**	,715**	,838**	1	,900**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	36	36	36	36	36
ch2	Corrélation de Pearson	,929**	,928**	,895**	,900**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		q9	q10	q11	q12	ch3
q9	Corrélation de Pearson	1	,521**	,474**	,471**	,806**
	Sig. (bilatérale)		,001	,003	,004	,000
	N	36	36	36	36	36
q10	Corrélation de Pearson	,521**	1	,660**	,336*	,792**
	Sig. (bilatérale)	,001		,000	,045	,000
	N	36	36	36	36	36
q11	Corrélation de Pearson	,474**	,660**	1	,337*	,783**
	Sig. (bilatérale)	,003	,000		,044	,000
	N	36	36	36	36	36
q12	Corrélation de Pearson	,471**	,336*	,337*	1	,714**
	Sig. (bilatérale)	,004	,045	,044		,000
	N	36	36	36	36	36
ch3	Corrélation de Pearson	,806**	,792**	,783**	,714**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		ch1	ch2	ch3	tot1
ch1	Corrélation de Pearson	1	,407*	,379*	,709**
	Sig. (bilatérale)		,014	,022	,000
	N	36	36	36	36
ch2	Corrélation de Pearson	,407*	1	,716**	,886**
	Sig. (bilatérale)	,014		,000	,000
	N	36	36	36	36
ch3	Corrélation de Pearson	,379*	,716**	1	,853**
	Sig. (bilatérale)	,022	,000		,000
	N	36	36	36	36
tot1	Corrélation de Pearson	,709**	,886**	,853**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

	q13	q14	q15	q16	q17	q18	q19	q20	q21	q22	ch4
Corrélation de Pearson	1	,716**	,782**	,494**	,466**	,367*	,291	,248	,377*	,414*	,724*
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,002	,004	,028	,085	,145	,023	,012	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,716*	1	,715**	,583**	,440**	,362*	,145	,252	,374*	,312	,687*
Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,007	,030	,398	,138	,024	,064	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,782*	,715**	1	,639**	,600**	,526**	,364*	,303	,504**	,548**	,834*
Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,001	,029	,072	,002	,001	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,494*	,583**	,639**	1	,722**	,588**	,439**	,299	,392*	,371*	,755*
Sig. (bilatérale)	,002	,000	,000		,000	,000	,007	,076	,018	,026	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,466*	,440**	,600**	,722**	1	,701**	,538**	,266	,500**	,327	,765*
Sig. (bilatérale)	,004	,007	,000	,000		,000	,001	,117	,002	,052	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,367*	,362*	,526**	,588**	,701**	1	,757**	,427**	,555**	,673**	,806*
Sig. (bilatérale)	,028	,030	,001	,000	,000		,000	,009	,000	,000	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,291	,145	,364*	,439**	,538**	,757**	1	,570**	,536**	,553**	,697*
Sig. (bilatérale)	,085	,398	,029	,007	,001	,000		,000	,001	,000	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,248	,252	,303	,299	,266	,427**	,570**	1	,407*	,412*	,563*
Sig. (bilatérale)	,145	,138	,072	,076	,117	,009	,000		,014	,013	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,377*	,374*	,504**	,392*	,500**	,555**	,536**	,407*	1	,650**	,733*
Sig. (bilatérale)	,023	,024	,002	,018	,002	,000	,001	,014		,000	,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Corrélation de Pearson	,414*	,312	,548**	,371*	,327	,673**	,553**	,412*	,650**	1	,714*
Sig. (bilatérale)	,012	,064	,001	,026	,052	,000	,000	,013	,000		,000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

Corrélation de Pearson	,724*	,687	,834	,755	,765**	,806	,697**	,563**	,733**	,714**	1
	*	**	**	**		**					
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		tot1	ch4	total
tot1	Corrélation de Pearson	1	,470**	,966**
	Sig. (bilatérale)		,004	,000
	N	36	36	36
ch4	Corrélation de Pearson	,470**	1	,682**
	Sig. (bilatérale)	,004		,000
	N	36	36	36
total	Corrélation de Pearson	,966**	,682**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

sex

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	mascu	21	58,3	58,3
	fémin	15	41,7	100,0
	Total	36	100,0	

edu

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	licence	22	61,1	61,1
	master	8	22,2	83,3
	autre	6	16,7	100,0
	Total	36	100,0	

spé

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
compt	6	16,7	16,7	16,7
féna	10	27,8	27,8	44,4
manage	3	8,3	8,3	52,8
eco	3	8,3	8,3	61,1
autre	14	38,9	38,9	100,0
Total	36	100,0	100,0	

fonc

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
dir	5	13,9	13,9	13,9
chef mas	6	16,7	16,7	30,6
compt	3	8,3	8,3	38,9
gest	2	5,6	5,6	44,4
moha	2	5,6	5,6	50,0
autre	18	50,0	50,0	100,0
Total	36	100,0	100,0	

exp

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
moins de 5 ans	6	16,7	16,7	16,7
de 5 a 10 ans	8	22,2	22,2	38,9
de 10 a 15 ans	11	30,6	30,6	69,4
plus de 15 ans	11	30,6	30,6	100,0
Total	36	100,0	100,0	

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		total
N		36
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,5844
	Ecart-type	,65347
Différences les plus	Absolue	,158

extrêmes	Positive	,065
	Négative	-,158
Z de Kolmogorov-Smirnov		,946
Signification asymptotique (bilatérale)		,332

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q1	36	3,7500	,96732	,16122
q2	36	3,7222	1,08525	,18088
q3	36	3,7500	1,10518	,18420
q4	36	4,0000	1,01419	,16903
ch1	36	3,8056	,81747	,13624

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q1	4,652	35	,000	,75000	,4227	1,0773
q2	3,993	35	,000	,72222	,3550	1,0894
q3	4,072	35	,000	,75000	,3761	1,1239
q4	5,916	35	,000	1,00000	,6568	1,3432
ch1	5,913	35	,000	,80556	,5290	1,0821

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q5	36	3,6944	1,19090	,19848
q6	36	3,5833	1,13074	,18846
q7	36	3,5833	,99642	,16607
q8	36	3,6389	1,04616	,17436
ch2	36	3,6250	,99732	,16622

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence

					Inférieure	Supérieure
q5	3,499	35	,001	,69444	,2915	1,0974
q6	3,095	35	,004	,58333	,2007	,9659
q7	3,513	35	,001	,58333	,2462	,9205
q8	3,664	35	,001	,63889	,2849	,9929
ch2	3,760	35	,001	,62500	,2876	,9624

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q9	36	3,3889	1,12828	,18805
q10	36	3,6667	,95618	,15936
q11	36	3,5556	1,02663	,17110
q12	36	3,7500	1,15573	,19262
ch3	36	3,5903	,82409	,13735

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
q9	2,068	35	,046	,38889	,0071	,7706
q10	4,183	35	,000	,66667	,3431	,9902
q11	3,247	35	,003	,55556	,2082	,9029
q12	3,894	35	,000	,75000	,3590	1,1410
ch3	4,298	35	,000	,59028	,3114	,8691

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q13	36	3,1944	1,14191	,19032
q14	36	3,2778	1,08525	,18088
q15	36	3,2778	1,18590	,19765
q16	36	3,2778	,91374	,15229
q17	36	3,3611	1,09942	,18324
q18	36	3,6389	,99003	,16500

q19	36	3,5833	,93732	,15622
q20	36	3,4444	,99841	,16640
q21	36	3,0000	1,19523	,19920
q22	36	3,1111	,91894	,15316
ch4	36	3,3167	,76364	,12727

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,373 ^a	,139	,114	,71898

a. Valeurs prédites : (constantes), ch1

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,834	1	2,834	5,483	,025 ^b
1 Résidu	17,576	34	,517		
Total	20,410	35			

a. Variable dépendante : ch4

b. Valeurs prédites : (constantes), ch1

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,992	,578		3,444	,002
1 ch1	,348	,149	,373	2,341	,025

a. Variable dépendante : ch4

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,335 ^a	,112	,086	,73007

a. Valeurs prédites : (constantes), ch2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,288	1	2,288	4,293	,046 ^b
1 Résidu	18,122	34	,533		

Total	20,410	35			
-------	--------	----	--	--	--

a. Variable dépendante : ch4

b. Valeurs prédites : (constantes), ch2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2,387	,465		5,137	,000
ch2	,256	,124	,335	2,072	,046

a. Variable dépendante : ch4

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,461 ^a	,212	,189	,68769

a. Valeurs prédites : (constantes), ch3

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	4,331	1	4,331	9,157	,005 ^b
Résidu	16,079	34	,473		
Total	20,410	35			

a. Variable dépendante : ch4

b. Valeurs prédites : (constantes), ch3

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,784	,519		3,436	,002
ch3	,427	,141	,461	3,026	,005

a. Variable dépendante : ch4

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,509 ^a	,259	,190	,68728

a. Valeurs prédites : (constantes), ch3, ch1, ch2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	5,295	3	1,765	3,737	,021 ^b
Résidu	15,115	32	,472		
Total	20,410	35			

a. Variable dépendante : ch4

b. Valeurs prédites : (constantes), ch3, ch1, ch2

Statistiques de groupe

	sex	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
total	mascu	21	3,4929	,72271	,15771
	fémin	15	3,7125	,53968	,13934

ANOVA à 1 facteur

total

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,169	2	,085	,189	,829
Intra-groupes	14,776	33	,448		
Total	14,946	35			

ANOVA à 1 facteur

total

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,346	4	,586	1,443	,243
Intra-groupes	12,600	31	,406		
Total	14,946	35			

ANOVA à 1 facteur

total

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	4,196	5	,839	2,342	,066
Intra-groupes	10,750	30	,358		
Total	14,946	35			

ANOVA à 1 facteur

total

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,313	3	,104	,228	,876
Intra-groupes	14,632	32	,457		
Total	14,946	35			